

تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الحادية عشرة

١٠ - ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الأربعون
الملحق رقم ١٩ (A/40/19)



الأمم المتحدة

تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الحادية عشرة

١٠ - ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الأربعون
الملحق رقم ١٩ (A/40/19)



الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق

الأمم المتحدة

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٥]

المحتويات

الفقرات الصفحة

الجزء الاول - المسائل المطروحة على الجمعية العامة للنظر فيها .
استنتاجات وتوصيات مجلس الأغذية العالمي فسي
دورته الوزارية الحادية عشرة

١ - ٥١ ٢

الجزء الثاني - أعمال المجلس

الفصل

الاول - المسائل التنظيمية ١ - ١٩ ١٦
ألف - افتتاح الدورة ١ - ١٢ ١٦
باء - أعضاء المجلس ١٤ ٢٠
جيم - الحضور ١٥ - ١٦ ٢١
دال - أعضاء المكتب ١٧ ٢٤
ها - جدول الأعمال ١٨ ٢٤
واو - الوثائق ١٩ ٢٤

الثاني - تنفيذ استراتيجية الأغذية ، وفعالية الممنونة ،
وتحسين فرص وصول ناقصي التغذية الى الغذاء * ٢٠ - ٢٧ ٢٥

الثالث - القيود الاقتصادية الخارجية التي تعوق بلوغ
الاهداف الغذائية - الحاجة الى التوسع فسي
التجارة الخارجية ٢٨ - ٣٤ ٣١

الرابع - تقرير المجلس الى الجمعية العامة ٣٥ - ٦٦ ٢٤
ألف - تنظيم العمل ٣٥ - ٣٨ ٢٤
باء - انتخاب اعضاء المكتب ٣٩ ٢٤

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣٥	٦٢-٦٠	جيم - برنامج العمل للمستقبل
		دال - النقاط الاخرى التي طرحها المندوبون*
٣٥	٦٦-٦٣	في المناقشة

المرفقات

<u>المرفق</u>		
الأول	-	التصديق عن الامتثال لحكومة فرنسا وشعبها
الثاني	-	قائمة بالوثائق المعروضة على المجلس في دورته الحادية عشرة
الثالث	-	بيان المنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورة الوزارة الحادية عشرة
		عشرة لمجلس الأقطاب العالمي
		٣٩

الجزء الأول

المسائل المطروحة على الجمعية العامة للنظر فيها

استنتاجات وتوصيات مجلس الأغذية العالمي في
دورته الوزارية الحادية عشرة

أولا - استعراض مشكلتي الغذاء والجوع في العالم

١ - استعرض وزراء مجلس الأغذية العالمي ومفوضوه المشتركون في الدورة الحادية عشرة المعقودة برئاسة السيد يوجين ويلان في باريس من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ بناءً على دعوة حكومة فرنسا وشعبها ، حالة الأغذية والتنمية في العالم وقبوا الاجراءات المتخذة والمهام المرتقبة بغية التعبير بصورة ملموسة عن الالتزام المتجدد بالقضاء على الجوع وسوء التغذية ، كما قرر المجلس منذ عام في أديس أبابا .

٢ - وخلال استعراض حالة الأغذية والتنمية في العالم ، أكد الوزراء من جديد أن الأزمة الاقتصادية والغذائية المستمرة في افريقيا والمؤثرة على ملايين الاشخاص مازالت تستأثر بالاهتمام . وبينما استجاب المجتمع الدولي بسخاء لاحتياجات افريقيا الطارئة ، ستتطلب المساهم التي تنتظر البلدان الافريقية دعماً دولياً هائلاً ومتواصلاً لاعادة بناء كل قطاعات اقتصاداتها الوطنية ، مع ايلاء الأولوية لنتاجها الغذائي المحلي وحصول سكانها على الأغذية .

٣ - وأعرب الوزراء ، في الوقت نفسه عن بالغ القلق للتقدم المحدود الذي أحرز في مناطق نامية أخرى لمعالجة الأزمة الصامتة والمتزايدة للجوع وسوء التغذية المزمنين ، وهي أزمة قد تفاقم بسبب الصعوبات الاقتصادية العالمية التي تضعف جهود البلدان النامية .

٤ - وإدراكاً منهم أن الجوع والفقر الواسعي النطاق سيستمران في القرن المقبل اذا لم تبذل جهود انمائية قوية وشديدة التركيز ، أولى الوزراء اهتماماً خاصاً الى البرامج والتدابير الرامية الى حماية المستويات الغذائية والتغذية - الهشة أصلاً - للمجموعات المنخفضة الدخل ، والى البرامج والتدابير الاساسية للتقليل الى حد كبير من الجوع في الفترة المتبقية من هذا القرن . وفي رأى العديد من الوفود أنه لا يمكن ايجاد حل لمشكلة الغذاء في العالم الا في اطار العملية العامة لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي واقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٥ - واعترافاً منهم بأن مسؤولية تنفيذ الالتزام المتجدد بالقضاء على الجوع وسوء التغذية تقع على عاتق الحكومات ذات السيادة والمجتمع العالمي بأكمله ، استعرض الوزراء وسائل تحسين فعالية المساعدة الخارجية .

٦ - ان المساعدة الخارجية المحسنة والمتزايدة ، رغم انه لا يمكن الاستغناء عنها ، لا يمكن أن تحل محل بيئة اقتصادية وتجارية ومالية دولية محسنة وأكثر انصافا توفر ما يكفي من الاحكام للحد بدرجة كبيرة من الحمائية التجارية ، وحل مشاكل الديون في البلدان النامية ، لصالح جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية وتحسين الاستقرار النقدي الدولي .

٧ - ومن المهم جدا تعزيز العلاقة بين السلم والأمن ونزع السلاح . وقد أشار الى قرارات الجمعية العامة ٣٨/١٨٨ ياء المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ و ٣٩٠ / ١٥١ هاء المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ ، على النحو الذي اتخذت به بشأن الأنشطة المتعلقة بقضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح والتدابير الاقتصادية التي لا يجوز استخدامها كوسيلة للضغط الاقتصادي والسياسي .

٨ - ويرد في هذا التقرير ملخص الاستنتاجات والتوصيات التي أعرب عنها الوزراء ، وقد طلبوا الى الحكومات والوكالات الانمائية الدولية اتخاذ اجراء بشأنها على سبيل الأولوية القصوى .

ثانيا - الأزمة الغذائية والاقتصادية في افريقيا : برنامج للانعاش

٩ - أعرب الوزراء عن بالغ القلق لتفاقم الأزمة الغذائية في افريقيا منذ الدورة العاشرة للمجلس . فلا يزال ملايين من الناس ومن بينهم اعداد متزايدة من اللاجئين ، تهددهم المجاعة . وان الاحتياجات الى واردات الحبوب لعام ١٩٨٥ التي تقدرها الفاو بـ ١٢٢ مليون طن بالنسبة للبلدان الافريقية الـ ٢١ التي تسبها حالة الطوارئ ، تزيد بنسبة ٧٠ في المائة عما استوردته هذه البلدان في السنة الماضية . اما الاحتياجات من المعونة الغذائية ، وقدرها ٧ ملايين طن ، حسب تقديرات الفاو ، فتبلغ أكثر من ضعف ما تم تلقيه السنة الماضية من تلك المعونة .

١٠ - ورحب الوزراء بالرد السخي من البلدان المتقدمة والنامية ، والوكالات المتعددة الاطراف ، والمنظمات الطوعية الخاصة ، وشعوب كثير من البلدان على حالة الطوارئ في افريقيا ، ونشني على الامين العام للامم المتحدة للطريقة التي وجه بها في جميع أنحاء العالم الاغاثة الطارئة وجهود اعادة التأهيل .

١١ - وأحاط الوزراء علما مع الارتياح الكبير بمبادرات منظمة الوحدة الافريقية لاعادة تأكيد اولوية خطة عمل لاغوس للاغذية والزراعة وعزم وتصميم البلدان الافريقية على تأكيد اكتفائها الذاتي بقدر ما تسمح به مواردها . وأثنوا أيضا على المبادرات الاخرى المتنوعة

لا نشاء برامج مكثفة للتعاون ، بما في ذلك خطة عمل بلدان عدم الانحياز الخاصة بالزراعة الافريقية والمعتمدة في نيودلهي (نيسان /ابريل ١٩٨٥) ، واجتماع القمة لرؤساء دول الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في دبلن (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤) واجتماع القمة في بون للبلدان الصناعية السبعة واجتماع فريق الخبراء الميثاق عنه لاعداد مقترحات متابعة ، والاجتماع الاقتصادي الرفيع المستوى لمجلس التعاقد الاقتصادي (حزيران / يونيه ١٩٨٤) .

الف - يجب أن يوازي الاغاثة الطارئة لافريقيا اعادة تأهيل متزايدة وتنمية طويلة المدى

١٢ - لا يزال هناك عمل كثير ينبغي انجازه لضمان تسليم الاغذية للمحتاجين في الموعد المحدد بما في ذلك تعزيز القدرات اللوجستية وشبكات التوزيع الداخلية في البلدان الافريقية ، فضلا عن تحسين القدرات الادارية للمانحين والمتلقين على حد سواء . وهذه أمور ينبغي القيام بها بسرعة كبيرة للتقليل من أخطار عدم وصول الاغذية الى أكثر الناس احتياجا لها في الوقت المحدد . وفي الوقت نفسه ، يجب على البلدان الافريقية والوكالات التي تقدم المساعدة أن تبذل قصارى جهدها لمنع ما يمكن أن يكون لهذه الواردات الهائلة من الاغذية من آثار ضارة على الجهود المحلية لانتاج الاغذية عن طريق تحسين البرمجة والتوقيت الوطنيين لتسليم المعونة الغذائية ، وادماج القدرات الانتاجية الافريقية أكثر فأكثر ، بعد تحسينها ، في الجهود الدولية المبذولة للاغاثة والانعاش .

١٣ - وفي هذا الصدد ، طلب المجلس الى الأطراف المعنية التأكد من أن الجهود المشتركة التي يبذلها في افريقيا مكتب الأمم المتحدة للعطليات الطارئة ، ومرفق البنك الدولي لتمويل سياسات التكيف الهيكلي واعادة التأهيل وخطة الفاو للإصلاح الزراعي ، وعطليات برنامج الاغذية العالمي وبرامجه منسقة تنسيقا جيدا ومتصلة اتصالا وثيقا مع برامج المساعدة للمانحين الثنائيين ، وذلك لتأمين وجود اتساق عام بينها .

١٤ - ان الانشغال الحالي بالحالة الطارئة في افريقيا ، رغم حيويته ، يجب ألا يحول الاهتمام عن مشكلة أساسية هي مشكلة الانتاج الغذائي الذي يتناقض تناقضا مطردا بالنسبة لزيادة عدد السكان ، ما يجعل اقتصاد البلدان الافريقية معرضا لأزمة متكررة ، لا بل دائمة . وكانت هذه الازمة الهيكلية مركز اهتمام المجلس في تشجيعه للسياسات والاستراتيجيات الغذائية الوطنية .

١٥ - وتحاول البلدان الافريقية ، عن طريق تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الغذائية الوطنية ، معالجة السياسات الغذائية غير المناسبة والسياسات المتبعة على صعيد

الاقتصاد الكلي وأن تصحح القيود الماضية ، وإذا كان بعض التقدم الاولي الذي أحرز قد شدد من عزم الوزراء ، فانهم أعربوا عن أسفهم لان العوامل الداخلية والخارجية ، بما في ذلك تحويل الطاقات الى ادارة الازمة الحالية ، قد أبطأ تنفيذ السياسة الغذائية . وقد رحبوا في هذا الصدد ، بالمناقشات البناءة التي أجراها المسؤولون الافارقة في مؤتمر الفاو الاقليمي لعام ١٩٨٤ المعقود في هراي وفي حلقة أبعاد جان التدريبية بشأن التعجيل بتنفيذ استراتيجية الاغذية في افريقيا ، المعقودة في شباط/فبراير ١٩٨٥ ، وأيدوا توصياتهم .

١٦ - مصفة خاصة فان الوزراء :

(أ) يؤيدوا الاقتراح المقدم لتدريب محلي سياسة الاغذية الافريقيين وتحسين البيانات الاحصائية في اطار المؤسسات القائمة ، وندرجو من المدير التنفيذي لمجلس الاغذية العالمي أن يستكشف مع الحكومات والمنظمات المعنية ، بما في ذلك هيئات الامم المتحدة ، طريقة تنفيذ هذا الاقتراح ؛

(ب) يدعموا التوصية المقدمة لرصد تنفيذ استراتيجية الاغذية رصدًا أكثر انتظاما والحد من الجوع ، ونحث جميع البلدان والوكالات المعنية على التعاون في وضع نظام رصد مشترك وفقا لما اقترحه المدير التنفيذي لمجلس الاغذية العالمي ، وينبغي تنفيذ ذلك بايلاء الاحترام الواجب للحقوق السيادية للدول ؛

(ج) يشجعوا الحكومات الافريقية على التركيز بصفة أكثر تحديدا على دور المرأة الهام في تنفيذ الاستراتيجية الغذائية ، كما اقترحت حلقة أبعاد جان التدريبية ؛

(د) يشجعوا الحكومات الافريقية على زيادة التعاون التقني والاقتصادي الاقليمي والاقليمي ودون الاقليمي في مجال انتاج وتجارة المواد الغذائية ؛

(هـ) يرحبوا بدعوة الصين لاستضافة حلقة تدريبية في عام ١٩٨٦ بشأن تبادل التجارب في مجال السياسة الغذائية بين آسيا وافريقيا كجزء من التعاون الاقليمي ، وخاصة بين البلدان النامية ؛

(و) يتفقوا على ان المجلس ينبغي أن يستمر في تكريس جزء كبير من جهوده لتعزيز التطوير والتنفيذ الفعالين لاستراتيجية غذائية بما في ذلك المساعدة على حشد الموارد الخارجية اللازمة من المجتمع الدولي . كما سوف يستعرض التقدم المحرز في هذا الميدان في دورة المجلس الثانية عشرة ، التي يرجى أن تقدم فيها بيانات أفضل عن اتجاهات ومستويات الاستثمارات المحلية في الزراعة ، من الناحية المطلقة وكجزء من الميزانيات الوطنية .

١٠ - برنامج رئيسي للانعاش الغذائي والاقتصادي

١٧ - ولكي تخرج أفريقيا من أزمتها فإنها ستحتاج الى الاضطلاع ببرنامج رئيسي للانعاش الغذائي والاقتصادي سيتضمن العناصر المشار اليها في الفقرات من ١٨ الى ٢٣ أدناه .

١٨ - أولا ، يجب مضاعفة الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الغذائية بوصفها أداة لتحديد الأولويات ، وتنسيق الاستثمار ، وتطبيق التكنولوجيا المحسنة ، وادماج المساعدة الطارئة والتنمية . ويجب أن تشكل هذه الاستراتيجيات جزءا لا يتجزأ من الخطط والبرامج الاقتصادية طويلة المدى .

١٩ - ثانيا ، في اطار الاستراتيجيات والبرامج الغذائية الوطنية ، يجب التأكيد على السياسات والاصلاحات التي تقدم حوافز أفضل للمنتجين ، لاسيما صغار المزارعين والرعاة ، والتي توفر سياسات أكثر اتزاناً للمحاصيل الغذائية والمحاصيل التصديرية ، والتي تكثف الاستثمار في الري الصغير النطاق ، والتي تعدل الأولويات الوطنية لكي يعالج الفقر الريفي على نطاق أوسع .

٢٠ - ثالثا ، يجب الاعتراف اعترافا كاملا بأهمية بناء الموارد البشرية ويجب توجيهه اهتمام أكبر الى مضاعفة الاستثمار في رفع مستوى المهارات التقنية والادارية التي تؤثر في بلوغ أهداف انتاج الاغذية والتغذية .

٢١ - رابعا ، يجب تعزيز المؤسسات والادارة الافريقية بما في ذلك اعادة تشكيل دور الهيئات شبه الحكومية وتعزيز القدرة الادارية الافريقية على وضع المشاريع والبرامج وتنفيذها .

٢٢ - خامسا ، يجب الاهتمام اهتماما متزايدا بالقضايا السكانية في سياق الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد .

٢٣ - سادسا ، ان الاعتناء بالتخطيط والبرمجة ، وورود تدفقات رأسمالية صافية الى تلك البلدان بمستويات أعلى باستمرار ، مع فترات أطول لتحقيق تكيف هيكلي في السياسة ، ان كل ذلك ينبغي أن يكون أساسا للاملاح اللازم لسياسات التسعير والتسويق بغية زيادة الانتاج . وسيقتضي ذلك تعهدات من جانب البلدان المانحة والمتلقية على السواء ، تعهدات يمكن رصدها ضمن اطار محسن لادارة الديون وتسويتها ، مع ايلاء المراعاة الواجبة للحقوق السيادية للبلدان التي تنطلق تلك المعونة . وفي رأى المدير التنفيذي أن الأمر سيحتاج الى زيادة سنوية لا تقل عن ١ مليار دولار امريكي في المعونة الميسرة ،

بالإضافة الى مبلغ الـ ١٢ مليار دولار امريكي المقدم من الصندوق الخاص للبنك الدولي ،
وذلك حتى تنتعش حمائل التجارة .

٢٤ - وان تقلص صافي الموارد الخارجية السنوية المقدمة لافريقيا لا يتسق مع الحاجة
الى انعاش قطاعات الاغذية فيها واقتصاداتها الوطنية . غير ان هذه هي الحالة
السائدة في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء نتيجة زيادة مدفوعات خدمة الديون
زيادة ثابتة ، ان بلغت هذه السنة ٨٩ مليار دولار امريكي ومن المتوقع أن تتجاوز ١٢ مليار
دولار امريكي بحلول عام ١٩٨٧ . وبدون اجراء مزيد من التسويات للديون والالتزام برؤوس
اموال جديدة ، فان التحويلات الصافية السنوية من الموارد الى المنطقة ستستمر في
الانخفاض حتى تبلغ ٣٤ مليار دولار امريكي في عام ١٩٨٧ ، أي حوالي نصف مستوى
عام ١٩٨٤ .

٢٥ - يكرر المجلس رفضه غير المشروط للتمييز العنصري بجميع أشكاله ، وخاصة نظام
الفصل العنصري البغيض .

ثالثا - فعالية المعونة في دعم الاستراتيجيات الغذائية

٢٦- ان الأزمة في افريقيا ، التي تظهر بعد ما يزيد عن عشرين سنة من بسوء المعونة الانمائية ، أبرزت أيضا المسائل المتصلة بفعالية المساعدة الخارجية . وأظهرت مداولات المجلس أحيانا مناظير مختلفة عند المانحين والمتلقين ، فيرانه اتفق عموما على أن الوجهة السياسية والظروف التي تحددها البلدان النامية لاستثمار المعونة والاتساق والمنحى المتعلق بالسياسة لوكالات المساعدة تعد كلها عوامل هامة في فعالية المعونة .

٢٧- ويتطلب تحسين نوعية المعونة احداث تحولات في السياسات المحلية الافريقية التي تدعم التنمية الزراعية دعما أكبر .

٢٨- ونظرا لوفرة المشورة السياسية الخارجية ، فان تحسين فعالية المعونة يتطلب أيضا أن تقوم الحكومات الافريقية بتحسين نظم التخطيط لديها لكي تستخدم هـذه المشورة أنسب استخدام ، وأن تمكن من أن تصبح أكبر قدرة على اختيار المجال الذي تتركز عليها المعونة المتلقاة وهدفها ، مع الحرص على أن يتفق هذا المجال وهـذا الهدف مع الأهداف المحلية ذات الأولوية .

٢٩- وتحتاج وكالات المعونة الى توجيه سياساتها وبرامجها لدعم عمليات التكيف السياسية التي تقوم بها البلدان الافريقية دعما أفضل . وهكذا فان اتباع نهج أكثر تركيزا في التنمية الغذائية والزراعية ومدى اشتراك الفقراء في منافع هذه التنمية ينبغي أن يحتل مكان الصدارة في التغييرات السياسية التي تجريها البلدان المانحة والمتلقية على حد سواء .

٣٠- ان المستويات الحالية للمعونة الغذائية الهائلة المقدمة لافريقيا يمكن أن تقوض أهداف الانتاج الغذائي وتعزز التحيز القائم لصالح المناطق الحضرية . ومن ثم ، ينبغي للمجلس ، في اطار ولايته ، أن يشجع تحسين البرمجة والتقييم داخل الوكالات المعنية القائمة لرصد أثر المعونة الغذائية تجاه الأهداف الانمائية الرامية الى الاعتماد بدرجة أكبر على الذات ، بما في ذلك أثرها على أنماط الهجرة الريفية - الحضرية وعلى العادات الاستهلاكية .

٣١- ان تحسين تنسيق جهود المتلقين والمانحين أمر حاسم لتحسين فعالية المعونة فيرأن الأمر لا يقتصر على اجراء مزيد من التنسيق ولكنه يتعلق أيضا بتحسين نوعية هذا التنسيق والهيئة المكلفة بهذا التنسيق .

٣٢- وفي ضوء مداولات المجلس فان الوزراء :

(أ) أعربوا عن اعتقادهم بأن المعونة يمكن أن تكون أكثر فعالية في السعي للقضاء على الجوع ، عندما تستخدم في تكلمة السياسات والبرامج الوطنية الرامية الى زيادة الانتاج الغذائي والمحلي وتخفيف وطأة الفقر ، لا سيما في المناطق الريفية ؛

(ب) واثنوا على عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمساعدته البلدان النامية على زيادة الانتاج المحلي للأغذية وعلى تخفيف وطأة الفقر في الريف ، وطلبوا من الأطراف المعنية أن تنهي على سبيل الاستعجال مفاوضات التجديد الثاني لموارد الصندوق بروح الشراكة التي انشئ بها الصندوق ، وروح التضامن مع فقراء الأرياف في العالم ، في ضوء الاتفاق العريض الذي تم التوصل اليه في الاجتماع السابع للمشاوراة المتعلقة بتجديد الموارد . وحثوا أيضا جميع الحكومات التي تستطيع أن تتبرع بسخاء للبرنامج الخاص للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن تفعل ذلك ؛

(ج) وحثوا على اجراء تقييم جديد لنظريات وممارسات المعونة الدولية - تقييم يركز على ما لقرارات المعونة التي يتخذها الشركاء في التنمية من عواقب على العمالة الريفية وتوزيع الدخل - معترفين بأنه لا توجد بالضرورة مقايضة بين محاولات الوصول الى الفقراء وتحسين الاداء الاقتصادي ؛

(د) وأوصوا بأن يتم ، قدر الامكان ، برمجة المعونة الغذائية الانمائية على أساس فترات متوسطة الأجل وسنوات متعددة ، واقتروا نظاما للتقييم يرمي الى قياس أثر المعونة الغذائية على الأولويات الانمائية الوطنية وادراج الاتجاهات في عمل المجلس في المستقبل للتشجيع على تطوير اطار تحليلي لرصد التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية قطاع الأغذية ؛

(هـ) وأيدوا تعزيز آليات التنسيق في الأمم المتحدة ، لاسيما الموائد المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي لتوجيه الانتباه على سبيل الأولوية الى الخطط والاستراتيجيات الغذائية الوطنية بالنسبة للاستثمارات اللازمة لبلوغ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للخطط الانمائية الوطنية . وفي هذا الصدد ، واهدوا توصيات اللجنة المعنية بسياسات المعونة الغذائية وبرامجها المعتمدة في دورتها ١٩ المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٥ والرامية الى الادراج الصريح لادوار ومهام المعونة الغذائية في عمل الأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي والموائد المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

رابعاً - تحسين سبل الوصول الى الأغذية امام ناقصي التغذية

٣٣ - ان قيام الجمعية العامة ، في ١٩٨٤ بتجديد تعهداتها بالقضاء على الجوع وسوء التغذية قد استند الى الاعتراف بأن الجوع وسوء التغذية هما من فعل الانسان بالدرجة الأولى ، ولذا يمكن القضاء عليهما اذا صمم الانسان على ذلك . وان تهديد المجاعة لملايين الناس في افريقيا اليوم ، وموت ١٥ مليون طفل سنويا في أنحاء العالم بسبب سوء التغذية والمرض ، وتزايد عدد الذين يعانون نقصا مزمنيا في التغذية ،

ان كل ذلك ، يعتبر ، بعد مضي ١٠ سنوات على مؤتمر الغذاء العالمي ، وضعا يبعث على الأسى ويتطلب اطارا لتجديد الجهود والعزيمة .

٣٤- ولذا فان الوزراء قد حثوا الحكومات بقوة على القيام بعمل أكثر تصميميا وأكثر تركيزا ، عمل يجعل القضاء على الجوع وسوء التغذية هدفا يشكل حقا أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الوطنية .

٣٥- وأوصى الوزراء على وجه التحديد بتركيز التصميم السياسي على أربعة أهداف محددة توفر اطارا يتيح لجميع البلدان والوكالات الانمائية القيام بعمل أسرع وأكثر فعالية :

(أ) منع الخسائر في الأرواح والآلام البشرية الناجمة عن المجاعات وذلك عن طريق القيام في آن واحد ، باتخاذ اجراءات فورية لتحسين الاستعداد للكوارث وإدارتها وببذل جهود طويلة الأجل لاستئصال جذور الجوع ؛

(ب) التخفيض الجذري لعدد وفيات الرضع الناجمة عن سوء التغذية والمرض ، وحماية المكتسبات المتحققة ، ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية ؛

(ج) بذل جهود للتخفيف من العوامل التي تؤدي الى تزايد الجوع في العالم في الفترة القريبة القادمة ؛

(د) إعادة توجيه البرامج بغرض التقليل الى حد كبير من الجوع المزمن في التسعينات .

٣٦- ودعما لهذه الأهداف ، أوصى الوزراء باتخاذ الاجراءات المحددة التالية : أولا ، في مجال منع حدوث المجاعات أوصى الوزراء بأن :

(أ) تشجع الفاو على أن تقوم ، بدعم من جميع الحكومات والمنظمات الخاصة ، بالاسراع في تقديم مساعدات منسقة جيدا الى البلدان المعرضة للجفاف بغية انشاء نظم انذار مبكر وتحسينها ؛

(ب) تعد جميع البلدان المعرضة للكوارث خطط طوارئ لتعزيز مقدار استعدادها وقدرتها على معالجة الأزمات . ونعتقد أن هذا المجال يتيح فرصا للتعاون التقني بين البلدان النامية ، كما يمكن تصور قيام مثل هذا التعاون في اطار خطة عمل بلدان عدم الانحياز الخاصة بالزراعة الافريقية ؛

(ج) تبذل جهود عاجلة لتحسين فعالية المعونة الغذائية والافاثة وقت الطوارئ ، وذلك من خلال إعادة التوجه ، الى أقصى قدر ممكن ، نحو البرامج ذات الهدف الموازي المتمثل في تلبية الاحتياجات الغذائية وفيورها من الاحتياجات العاجلة ، الى جانب تدابير لتعزيز القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية للمجتمعات والأسر الفقيرة

المعرضة أكثر للمخاطر . وفي هذا السياق ، تم توجيه نداء لدعم خطة الفاو لاعادة التأهيل في افريقيا . وطلب الوزراء تقديم تقرير الى الدورة الثانية عشرة للمجلس عن التقدم المحرز في دمج برامج المعونة الغذائية الطارئة والعامه دمجاً أكثر فعالية في برامج الانعاش والتنمية .

٣٧- ثانياً ، انه لأمر مشجع أن يتم مؤخراً تحقيق تقدم في مجال التدابير الغذائية والصحية لتخفيض معدل وفيات الرضع وضمان التنمية الصحية للجيل القادم . ومن الواجب الحفاظ على هذا الزخم . وحثوا بوجه خاص على تقديم دعم قوى متواصل لمبادرات مثل مبادرة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) " ثورة من أجل تأمين البقاء للأطفال " ، وبرنامج الدعم الغذائي المشترك بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والممول من قبل ايطاليا والصندوق البلجيكي المسمى " صندوق البقاء للعالم الثالث" ، والمبادرات المتصلة بها .

٣٨- ثالثاً ، في إطار الجهود الرامية الى وقف تعاظم الجوع خلال الثمانينات ، منح الوزراء أولوية عالية للاجراءات الهادفة الى حماية مستويات الغذاء والتغذية - الهشة أصلاً - للأسر المنخفضة الدخل في البيئة الاقتصادية الراهنة . وهذا يتطلب من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والوكالات الانمائية مجهوداً تعاونياً جديداً . وطلب الوزراء على وجه التحديد :

(أ) ان تقوم الحكومات التي تواجه عمليات تكيف اقتصادى صعبة وتقييدات في الميزانية باتخاذ كل التدابير الممكنة لمنع تدهور المستويات الغذائية والتغذية - لذي الدخل المنخفض ؛

(ب) أن تقوم المؤسسات المالية الدولية ، وبخاصة صندوق النقد الدولي ، بأخذ قضيتي الأمن الغذائي والفقر في الاعتبار لدى تصميم برامج التكيف لمساعدة البلدان على استعادة عافيتها المالية والاقتصادية ؛

(ج) أن تقوم وكالات التنمية بمساعدة الحكومات على تحديد خيارات للسياسة الاقتصادية وتنفيذ برامج فعالة لحماية الأمن الغذائي للفقراء وتحسينه .

٣٩- وأخيراً ، أكد الوزراء بشدة على أن تخفيض عدد الأشخاص ناقصي التغذية تخفيضاً ذاتياً في التسعينات يقتضي إعادة توجيه الأولويات والسياسات الانمائية الحالية لتلبية الأهداف المتعددة المتمثلة في النمو والانصاف والاعتماد على الذات وتحسين الفعالية والانتاجية ، بهدف تحقيق مشاركة نصف جميع الناس في التنمية ، وتغييرات في أنماط الانتاج ، بما في ذلك الاهتمام بصورة أكبر بالتكنولوجيات التي تستخدم عدداً كبيراً من الأيدي العاملة وبصغار المزارعين كمصدر رئيسي للأمن الغذائي وتوليد الأعمال ، واتخاذ قرارات على صعيد كل بلد بشأن دور كل من القطاع الخاص والقطاع التعاوني والقطاع الحكومي في الجهود الغذائية والانمائية المتركة على مكافحة الجوع ، كما يقتضي ذلك ، في العديد من الحالات ، سياسات سكانية حصيفة .

٤٠ - وأقروا بأن تحقيق تلك الأهداف يقتضي تغييرات جوهرية تنفرد الدول ذات السيادة بأمر القيام بها .

٤١ - وأعربوا عن اعتقادهم بأن دور المجلس هو دور المدافع الذي لا يكل عن الفقراء والجائعين . وأكدوا مرة أخرى أن الالتزام المتجدد بالقضاء على الجوع وسوء التغذية يجب ألا يصبح كلاماً أجوف ، والأدوم الجوع لعقود عديدة قادمة . ولذا فقد دعوا البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية وغيرها من الوكالات الانمائية الى اجراء تقييم شامل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والادارية التي تعزز أنماط التنمية الهادفة الى الحد من الجوع ، ولا سيما الأنماط التي تساعد على توليد الدخل وزيادة انتاج صغار المزارعين والرعاة ، واعتماد السكان على الذات ، وغيرها من الاجراءات التي يمكن أن تحسن الأمن الغذائي الى حد كبير وتحد من قصور التغذية المزمع .

خامساً - القيود الاقتصادية الخارجية التي تحول دون تلبية الأهداف الغذائية

٤٢ - ان استعراض المجلس للحالة المالية والتجارية الدولية ، بوصفها تؤثر في قدرات البلدان النامية على حل مشاكلها الغذائية ، قد أبرز عدة قضايا شديدة الخطورة . فمن ناحية ، ان الديون الخارجية الكبيرة ، التي عقدت بأسعار فائدة عائمة في أواسط وأواخر السبعينات ، تلقي عبئاً عظيماً على اقتصادات تلك البلدان . وإذا كانت عمليات التكيف النقدي في معظم هذه البلدان تولد فوائض تجارية هامة ، فان ذلك يتم بتكلفة سياسية واجتماعية باهظة ، بما في ذلك تزايد الجوع وسوء التغذية وخطر وقوع اضطرابات اجتماعية في العديد من البلدان . فلا بد لسياسات التكيف أن تراعي التوسيع المحلي وخدمة الديون على السواء ، بما في ذلك تكييف الانتاج الأساسي وبرامج استيراد الأغذية . وتم التأكيد ، بنفس النحو ، على أن سياسات التكيف هذه ينبغي أن يكون هدفها المتوسط والطويل الأجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان .

٤٣ - لقد نمت التجارة العالمية من جديد خلال عام ١٩٨٤ بعد عامين من التقلص . بيد ان ارتفاع نسبة البطالة واشتداد حماية الزراعة في العديد من البلدان الصناعية لا يزالان يضغطان على الحكومات للحد من واردات السلع المصنوعة والأولية ودعهم الصادرات ، وينبغي أن تبرهن البلدان كافة عن الارادة السياسية المطلوبة عن طريق الامتناع عن خلق عقبات تعريفية أمام الواردات الزراعية ، ولا سيما الواردات الآتية من البلدان النامية . وينبغي أن تسعى البلدان المصدرة الى الحد من اعانات التصدير والممارسات المماثلة التي قد تعوق التجارة ، وبخاصة تجارة البلدان النامية .

٤٤ - واتفق الوزراء على أن وجود قواعد تجارية محسنة ومحترمة تماماً ، ووجود سياسات محلية ملائمة تدعمها ، من شأنهما أن يفيدا جميع البلدان وأن يوفرنا أساساً

لمباشرة التجارة العالمية والاستثمار وتوسيعهما . وينبغي أن تستفيد البلدان النامية بوجه خاص من هذا التقدم عن طريق توسيع فرص الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة وتزايد استقرارها ، وعن طريق ما سيلي ذلك من استثمارات رأسمالية في قطاعيها الصناعي والزراعي .

٤٥ - وفيما يتعلق بالتجارة الزراعية بوجه خاص ، استمرت حالة عدم اليقين وعدم احترام ضوابط السلوك الدولية ، وربما تكون قد تفاقمت خلال السنة الماضية . ويقوم عدد من البلدان الصناعية بانفاق موارد ضخمة في اعانات تشبه أنماط التجارة ، ويخطط بعضها لانفاق موارد أكبر أيضا . وهذا الوضع لا يعود بفائدة على أى بلد في المدى الطويل لأنه حتى ولو كان المستورد من يدفعون أسعارا متدنية نتيجة لذلك ، فإن التجربة تدل على أن توفير حوافز زراعية مناسبة أمر لا غنى عنه لاستقرار الانتاج ونموه ، على المستويين الدولي والوطني على السواء ، ولا استمرار الأمن الغذائي العالمي .

٤٦ - وفيما يتعلق بالحبوب ، ناقشنا أداء الترتيبات الدولية الحالية . ويوفر الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١ ، الذى تم تجديده عدة مرات ، محفلا مفيدا للبلدان المصدرة والمستوردة لكي تقوم بانتظام باستعراض أداء السوق وتبادل المعلومات حول مختلف المسائل المتصلة بذلك بما في ذلك السياسة . وطلاوة على ذلك ، رأيت وفود عديدة أن من الأفضل التفاوض على اتفاق جديد يتضمن أحكاما اقتصادية مناسبة وتدابير خاصة تتيح المجال لمشاركة البلدان النامية .

٤٧ - ان الهدف الذى حدده مؤتمر الغذاء العالمي لعام ١٩٧٤ والبالغ ١.٠ ملايين طن ، قد تحقق لأول مرة في عام ١٩٨٤ . ويعد هذا ، انجازا ايجابيا ، ورأى كثير من الوزراء وجوب تعزيزه في اطار اتفاقية المعونة الغذائية . ومن التطورات الأخرى التي حدثت مؤخرا في الاتجاه الصحيح تمديد عمل مرفق الحبوب من جانب صندوق النقد الدولي لمدة أربع سنوات وأن المجلس يعرب للصندوق عن تقديره لهذا الاجراء . وقد يكون من المفيد اعادة النظر في امكانية اجراء بعض التعديلات التقنية على عمل المرفق .

٤٨ - وأوصى الوزراء على وجه التحديد بما يلي :

(أ) ان تخطط برامج التكيف الهادفة الى حل مشاكل الديموم تخطيطا يراعي الحاجات الغذائية والاجتماعية للبلدان النامية على أساس مستمر وطويل الأجل ؛

(ب) أن تهتم جميع البلدان اهتماما أكبر بتكثيف قطاعي المصنوعات و/أو الزراعة فيها ، بهدف اتاحة الفرصة لصادرات البلدان النامية للوصول اليها على نحو مستقر ومتزايد ؛

(ج) أن تشجع " لجنة الغات للتجارة في مجال الزراعة " في اطار ولايتها ، على الاستمرار في تحقيق تقدم في وضع قواعد وضوابط سلوك أكثر فعالية من الناحية

التنفيذية للتجارة والسياسات الزراعية المحلية والتعجيل في تحقيق هذا التقدم قدر الامكان ، واطاعة في اعتبارها اهتمامات البلدان النامية ؛

(د) أن يواصل المجلس الدولي للقمح النظر في العناصر الممكنة لاتفاق جديد يتضمن أحكاما لتسهيل الواردات الأساسية للبلدان النامية ، مع المراعاة الكاملة للبلدان المصدرة والمستوردة والمنتجين والمستهلكين ؛

(هـ) أن يواصل المجلس الدولي للقمح استكشاف امكانيات زيادة الالتزام العام الأدنى لاتفاقية المعونة الغذائية الى ١٠ ملايين طن ؛

(و) أن يقوم المدير التنفيذي لمجلس الأغذية العالمي ، في إطار الاختصاصات الواردة في القرار ٢٢ لمؤتمر الأغذية العالمي ، ولا سيما الفقرتين ٨ و ١ منه ، باستعراض ناشط لمصادر المنازعات الحالية في التجارة الدولية للأغذية والحلول الممكنة لها ، بالتشاور مع الأطراف المهتمة بالأمر ، ومع مراعاة مصالح البلدان النامية ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى دورة المجلس القادمة .

٤٩ - وقد لوحظ مع القلق أن الحظر التجاري الذي فرض مؤخراً على نيكاراغوا يؤثر في إنتاجها الزراعي وأمنها الغذائي ، وأشار الى قرار الجمعية العامة ٣٩ / ٢١ المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ كي يقوم الأمين العام بمتابعة الموضوع على النحو الواجب .

سادس - الذكرى السنوية الأربعون لانشاء الأمم المتحدة

٥٠ - في الوقت الذي تحيي فيه شعوب وحكومات العالم ذكرى انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحتفل بمضي أربعين عاماً على انشاء الأمم المتحدة ، تحت شعار " الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل " ، يقدم الوزراء دعمهم الكامل للسعي المشترك لتحقيق السلم والقضاء على الجوع وسوء التغذية ، مؤكدين من جديد أن الحصول على الغذاء الكافي حق من حقوق الانسان الأساسية تبذل الحكومات كل ما في وسعها من جهود لضمانه للشعب . وفي هذا الصدد ، يعرب الوزراء عن اعتقادهم بأنه ينبغي عدم استخدام الغذاء أداة للضغط السياسي والاقتصادي .

٥١ - ان الغذاء يمثل عنصراً أساسياً من عناصر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية . ولذا ينبغي أن تعامله الحكومات بأقصى درجة من الأولوية في إعادة تكريس نفسها لخدمة مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وإعادة تنشيط التعاون الدولي .

الجزء الثاني
أعمال المجلس

الفصل الاول

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١- عقدت الدورة الوزارية الحادية عشرة لمجلس الاغذية العالمي في مركز المؤتمرات الواقع في شارع كليبر بباريس، في الفترة من ١٠ الى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ • وقد سبق الاجتماع الوزاري اجتماع تحضيرى عقد في روما في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل الى ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ • وكان الغرض من الاجتماع استعراض التطورات الغذائية في افريقيا، كما طلب الوزراء في اجتماع السنة الماضية في أديس أبابا، وخاصة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات الغذائية في افريقيا، وفعالية المعونة والتجارة في تلبية الاهداف الغذائية، وتحسين سبل وصول ناقصي التغذية في افريقيا الى الغذاء، والنظر في الاتجاه الذى يجب أن تتخذه الاجراءات المقبلة المطلوبة للقضاء على الجوع •

٢- ورحب المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، السيد أمادو مختار إيمو، بالوفود التي حضرت الافتتاح الرسمي للدورة الذى تم في مقر المنظمة •

٣- ورحب رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد فرانسوا ميتران، بالمشاركين في الاجتماع واعتبر بخطورة القضايا المعروضة على الوزراء في الدورة • وتحدث عن أهمية دورات المجلس التي يلتقي فيها الوزراء مع لاعتماد تدابير وسياسات مناسبة لمكافحة الجوع وسوء التغذية، وهو هدف رئيسي يحظى باهتمام كبير من جانب المجتمع الدولي، ولكنه هدف يصعب تحقيقه نظرا الى وجود العديد من المصالح المتضاربة • وتحدث الرئيس عن الأهمية الحيوية للمساعدة الخارجية وأشار الى ان فرنسا تزيد من اسهامها في هذه المساعدة، ولا سيما عن طريق المنظمات غير الحكومية العاملة في أنشطة التنمية الريفية • وإذا كانت المساعدة أمرا أساسيا، فان هناك أيضا حاجة ملحة الى تحسين تنظيم الاسواق العالمية • وقال ان التجارة الحرة ليست الوسيلة الوحيدة لاشباع جميع الاحتياجات وان النقاش في الغات ضرورى الآن لضمان سماع آراء البلدان النامية •

٤- وقال الرئيس انه يجب أن تعطى الأولوية القصوى للاعتماد على الذات من الناحية الغذائية في البلدان كافة • ويمكن التوصل الى هذا الهدف عن طريق تحقيق مستويات مناسبة ومتزايدة من الاستثمارات القطاعية، وادخال التعديلات اللازمة على أسعار الاغذية وسياسات السوق، واصلاح النظام الدولي للتبادل التجارى • وأشار الى انه توجد في الوقت نفسه حاجة الى التدريب في مجال الانتاج الزراعي والمجالات المتصلة به، مثل ادارة الآلات والمعدات، وفي ادارة المدخرات الوطنية وبرامج الائتمان الريفي • كما تحدث عما للسياسات والبرامج الانعائية الريفية في البلدان النامية من أولوية وضرورة حيويتين، مشيرا بوجه خاص الى التقدم الذى أحرزته الهند والصين في هذا المجال • واختتم الرئيس خطابه بالتنويه بأهمية عمل المجلس وبما يصدره من توصيات • وقال انه سيواصل تتبع عمل المجلس وسيظل يهتم اهتماما شخصيا بالجهود والتدابير الرامية الى تحرير البشرية من الجوع وسوء التغذية، وسيظل الداعي لها •

٥- وتلا السيد موريس ج • وليامز، المدير التنفيذي لمجلس الاغذية العالمي، رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة • وقد أعرب الأمين العام للمندوبين عن تمنياته الطيبة بأن يكون الاجتماع ناجحا ومثمرا، مشيرا الى ان القضايا التي سينظر فيها هذا الاجتماع تحظى لديه باهتمام وأهمية عظميين • ولا حظ ان احدى استجابات المجتمع الدولي لأزمة الغذاء عام

١٩٧٢/١٩٧٣ كانت انشاء مجلس الاغذية العالمي لوضع مقترحات سياسية ترمي الى القضاء على الجوع وسوء التغذية والى تنسيق الجهود لتحقيق هذه الغاية . وعلى الرغم من ان العالم يطعم اليوم عددا من السكان يزيد مليار نسمة عن عدد السكان قبل عشر سنوات ، فان أعداد الجائعين وسوء التغذية تزداد . واستمرار وجود هذا الظرف يقوض تقويضا خطيرا انتاجية واستقرار قسم كبير من الموارد البشرية في البلدان النامية . وحث الامين العام لمجلس الاغذية العالمي على أن يواصل تركيزه على المشاكل الغذائية الافريقية وأن يقود منظومة الامم المتحدة بأمرها في شن هجوم للقضاء على أسباب الفقر وسوء التغذية المستمرين في تلك القارة . وأشار الى انشاء مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا لتعبئة دعم المجتمع الدولي لتقديم مساعدة فعالة الى البلدان الافريقية . ونوه بالاستجابة السخية التي أبدتها الحكومات في المؤتمر المعني بحالة الطوارئ في افريقيا ، الذي عقده في جنيف في آذار/مارس ١٩٨٥ .

٦- وشدد الامين العام على الصلة الهامة القائمة بين ادارة الازمة ووضع حلول استراتيجية تؤدي الى الاعتماد على الذات في مجال الغذاء والحيلولة دون وقوع كارثة مدمرة في المستقبل ، مشيرا الى ان هذه الصلة يجب أن تعترف بها البلدان المتقدمة والنامية معا ، الى جانب المؤسسات والوكالات المعنية ، في الجهود المبذولة لتحقيق أنماط تنمية قابلة للحياة وتسوية المشاكل الغذائية الافريقية . وحذر من أن المعونة الغذائية الطارئة ، اذا لم تدمج بعناية في التخطيط الانمائي الوطني واستراتيجيات القطاع الغذائي ، كما ينادى بذلك مجلس الاغذية العالمي ، فانها يمكن أن تصبح سمة دائمة من سمات الاقتصادات الوطنية في البلدان النامية ، الامر الذي قد يؤدي الى تأخير النمو في الاجل الطويل . وأشار الى أن البلدان النامية التي تنتهج سياسات محلية مسؤولة تتطلب مساعدة انمائية فعالة تعزز الاصلاحات المحلية اللازمة وتوفر دعما كيميا ومحددا للقطاع الغذائي ، ولكنها لا تثقل كاهل الادارات ، الهشة أصلا ، بالأعباء . واختتم الامين العام رسالته بقوله ان المهام الرئيسية للمجلس ايجاد الوسائل الكفيلة باتاحة الفرصه لناقصي التغذية للوصول الى الغذاء . وأضاف ان هذا الهدف المركز الى حد كبير سيتطلب جهودا متضافرة ودعما كاملا من منظومة الامم المتحدة بأكملها .

٧- ولخص المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، السيد ادوارد صومبا ، الحالة الغذائية العالمية الراهنة والأزمة الغذائية والانمائية في افريقيا . وقال ان الزراعة لاتزال تشكل حجرة الزاوية في التنمية وعليه فان بلدان العالم الثالث تحتاج الى اعطاء هذا القطاع أولوية أعلى . وأشار الى أن محاولات التصنيع قد أخفقت في كثير من الاحيان لانها لم تعتمد على قطاع زراعي دينامي والى أن التوسع الحضري ليس علامة تقدم حقيقي بما انه ينتزع من المناطق الريفية موارد الانسانية . وذكر أن هناك حاجة الى اعطاء أولوية عالية في الميزانيات الوطنية لتطوير القطاع الزراعي وأن هذه الموارد يجب استثمارها في المناطق الريفية . ويجب اتاحة الفرصة للمزارعين لزيادة انتاجهم عن طريق وضع أسعار تنطوي على ربح أكبر وتسهيل حصولهم على المدخلات الانتاجية مثل السماد ، والبذور ، والادوات ، والاعتمادات . وأكد على الحاجة الى تطوير المحاصيل الغذائية التقليدية تطويرا أكبر من أجل تصحيح عدم التوازن الحالي لصالح المحاصيل النقدية . وأشار الى الحاجة الى الخطط والبرامج والاستراتيجيات الغذائية التي تتضمن اصلاحات هيكلية وتعترف برابطات المزارعين ، وتتضمن تدابير محددة لضمان توفر الغذاء للفقراء .

٨- وقال المدير العام ان التقدم في الجهود المبذولة لتخفيف الجوع لن يكون ممكنا بسد من تحقيق تحسين كبير في الحالة الاقتصادية العامة للبلدان النامية ومناخ العلاقات الدولية . وبسبب هذه العوامل فان العالم الثالث يجب أن يتمكن من الاعتماد على معونة خارجية كافية لاعادة تأهيل الزراعة ، ولا حظ ان المساعدة الانمائية الرسمية انخفضت في عام ١٩٨٣ وربما انخفضت أيضا في عام ١٩٨٤ . وفي حين ان المعونة الغذائية مفيدة في حالة الطوارئ ، فان هناك أسئلة كثيرة لم يتم الاجابة عليها فيما يتعلق بالعواقب الطويلة المدى للتوسع المتواصل في المعونة الغذائية الهيكلية المقدمة لمجرد المحافظة على ميزان المدفوعات ، وحذر من الآثار الضارة التي يمكن أن تترتب على الانتاج المحلي من جراء هذه المعونة . واختتم المدير العام كلمته بملاحظة ان المجتمع الدولي لا يزال أمامه شوط طويل قبل أن يصبح الامن الغذائي العالمي حقيقة واقعة في كل مكان ولكل شخص . وأضاف ان مؤتمر منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الذي يعقد كل سنتين والذي سيفتتح في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ سيدرس مشروع ميثاق للامن الغذائي ، يكون طموحه هو الاعلان بقوة ان الامن الغذائي هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق البشرية .

٩- ورحب رئيس مجلس الاغذية العالمي ، السيد يوجين ف . ويلان ، بالوفود التي حضرت الاجتماع وشكر الرئيس ميتران ، كما شكر وزير الزراعة الفرنسي السيد هنري ناليه ، وحكومة فرنسا وشعبها ، على دعوة المجلس الى عقد اجتماعه هذه السنة في باريس . واستعرض الرئيس ويلان النتائج الرئيسية التي توصل اليها الوزراء في اندوة العاشرة للمجلس المعقودة في ١٩٨٤ في أديس أبابا والمهبام الهافلة التي تم تحديدها في ذلك الوقت لتحقيق أهداف مؤتمر الاغذية العالمي . وأشار الى بعض التقدم الذي تم احرازه فيما يتعلق بهذه المهام ، ولكنه ذكر ان التطورات العامة لم تكن مشجعة ، ملاحظا بصفة خاصة ان التدابير المتخذة لتحسين التوزيع الوطني الامدادات الغذائية العالمية المتاحة - غير ما يقدم من خلال المعونة الغذائية في حالات الطوارئ - بحيث يستفيد منها الفقراء ، لا تزال مائعة .

١٠- وقال السيد ويلان للوفود انه راوده شعور بالاخفاق أثناء السنة الماضية ، ذلك انه بالرغم من الجهود المبذولة ، وجد شخصا انه من المروع في عام ١٩٨٥ أن يعيش المرء بجانب السموت الذي يمكن تفاديه . وأشار الى أن المجلس قد أدرك الحالة الغذائية المستهورة في افريقيا منذ سنوات كثيرة . ففي اجتماع المجلس في أروشا في عام ١٩٨٠ ، أعرب عن قلقه بسبب عدم وجود تقدم والاتجاهات غير المشجعة في افريقيا فيما يتعلق بالانتاج الغذائي . وتساءل الرئيس عن مصير التوصيات التي قدمها المجلس في أثناء فترة السنوات الخمس الماضية ، فيما يتعلق بمعالجة المشكلة الغذائية في افريقيا .

١١- وتحدث السيد ويلان عن الحاجة الى تحسين أنظمة الدعم الوطنية والدولية للفقراء ، ملاحظا ان الفقراء ، وهم عادة من الاميين ومن فقراء الريف ، هم الذين يرغبون على ترك أراضيهم والذين يقعون ضحية الجوع . وأعرب عن استيائه لان العدد المطلق للأشخاص الذين عليهم

أن يكتفوا بتناول قدر غير كاف من الغذاء في عام ١٩٨٥ قد ازداد وحدثت أعلى زيادة في السكان الذين يعانون من نقص في الوحدات الحرارية اللازمة لهم - وحوالي ٢٥ في المائة - في أفريقيا • كما أعرب عن استيائه بصفة خاصة لأن ١٥ مليون طفل تحت سن الخامسة يموتون كل سنة بسبب سوء التغذية والأمراض • والواقع أن الفقر المنتشر والمستمر لا يزال يقضي على آمال الملايين من الأشخاص ليس في أفريقيا فحسب بل في كل مكان في العالم حيث لا تتاح للناس فرصة الحصول على احتياجاتهم اليومية من الوحدات الحرارية • وأضاف أنه إذا أُريد فهم أسباب الفقر والجوع، ينبغي ألا يكتفى المرء بالنظر إلى الفقراء وسيئسي التغذية أنفسهم، بل إلى علاقتهم ببقية المجتمع •

١٢- ولاحظ الرئيس أن السياسات والبرامج الجديدة الرامية إلى دعم صغار المنتجين مهمة للغاية لمكافحة الجوع وسوء التغذية • وذكر أن المساعدة الانمائية قد تركزت في المناطق الحضرية وعلى المشاريع الهيكلية الريفية الكبيرة، وكان ذلك عادة على حساب إهمال احتياجات صغار المزارعين الذين يعيشون بفضل زراعتهم • ولم تؤد هذه النهج إلى نزوح صغار المزارعين فحسب بل ساهمت أيضا في تدهور البيئة • وتحدث عن عميق أسفه وخيبة أمله لأن التجديد الثاني لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهي مؤسسة مكرسة لتقديم المساعدة لصغار المزارعين وتخفيف وطأة الفقر الريفي، لم يتم الاتفاق عليه بعد • وأشار إلى أنه من غير الملائم بالنسبة للوزراء الذين يرفعون قضية صغار المزارعين عاليا أن يكونوا طرفا في عملية يمكن أن توهم مؤسسة الأمم المتحدة الوحيدة التي تعالج مشكلة صغار المزارعين مباشرة • وذكر أن الأموال المخصصة لتجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ودعم مؤسسات أخرى تتمتع بوضع استراتيجي وتعمل في قطاع الأغذية والزراعة متواضعة بالنسبة لما تنفقه بعض البلدان على المعدات العسكرية • وفي هذا الصدد، دعا إلى مضاعفة المساعدة الخارجية المقدمة لأفريقيا لأغراض تنمية قطاعها الزراعي •

١٣- وتحدث الرئيس عن الرحلات الكثيرة التي قام بها أثناء السنتين الماضيتين لزيارة البلدان النامية • وأعرب عن قلقه الخاص بشأن انتقال الناس بحثا عن الغذاء والمأوى في أفريقيا • والواقع أن عددا متزايدا من الناس يهاجرون إلى المناطق الحضرية هربا من الفقر وصعوبات الحياة الريفية في أفريقيا • وحذر الرئيس من أن المعونة الغذائية، حتى إذا تم تقديمها على أساس طارئ، ينبغي ألا تغذي هذا الانتقال وتعززه • وقال إن هناك حاجة واضحة إلى سياسات وبرامج ترمي إلى تحسين البيئة الريفية، وذلك تخلق انسجاما بين الأنشطة الانمائية وسكان الريف والبيئة • وأعرب عن اهتمامه الفوري، وهو اهتمام تعزز وتكرر عدة مرات أثناء زيارته الأخيرة إلى أفريقيا، بضمان تسليم وتوزيع المعونة الغذائية الطارئة بسرعة • وناشد جميع المانحين وجميع وكالات المساعدة الوفاء بالتزاماتها بتقديم المعونة الغذائية وتوفير الدعم اللوجستي الخاص باللازم لضمان توزيع المعونة الغذائية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة • وذكر السيد ويلان في ختام بيانه الاستهلالي مستندا إلى خبرته كرئيس خلال السنتين الماضيتين، إلى أنه تساءل وسأل وزراء آخرين عن الطريقة التي يمكن بها للمجلس أن يكون أكثر فعالية في توفير المعونة الغذائية للمدولة للقضاء على الجوع • وتساءل عما إذا كان لا ينبغي لأعضاء المكتب أن يكونوا أكثر نشاطا في إدارتهم لشؤون المجلس • فهذه أمور ومسائل يدعو الوزراء إلى متابعتها، أثناء الدورات الوزارية الخاصة •

باء - أعضاء المجلس

- ١٤ - يتكون المجلس في الوقت الحاضر من ٣٦ دولة ، هي :
- | | |
|--|--------------------------------|
| اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية * | ساحل العاج *** |
| اثيوبيا * | سرى لانكا *** |
| الارجنتين ** | شيلي ** |
| استراليا * | الصين *** |
| اكوادور * | العراق ** |
| ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) * | غانا * |
| الامارات العربية المتحدة * | فرنسا ** |
| ايطاليا ** | فنزويلا * |
| باكستان ** | فنلندا ** |
| البرازيل *** | كندا *** |
| بلغاريا *** | كينيا *** |
| بنغلاديش * | المغرب ** |
| بوروندي ** | المكسيك *** |
| تايلند *** | نيجيريا * |
| تركيا *** | نيكاراغوا * |
| جمهورية افريقيا الوسطى ** | هنغاريا ** |
| الجمهورية الديمقراطية الالمانية * | الولايات المتحدة الامريكية *** |
| زامبيا *** | اليابان ** |

-
- * تنتهي العضوية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥ .
 - ** تنتهي العضوية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٦ .
 - *** تنتهي العضوية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٧ .

جيم - الحضور

- ١٥- حضر كل أعضاء المجلس ما عدا العراق .
١٦- وبالإضافة الى ذلك مثلت الدول والمنظمات التالية :

الدول غير الأعضاء في المجلس

اسبانيا	سويسرا
اسرائيل	غابون
اندونيسيا	غامبيا
أوروغواي	غواتيمالا
اوغندا	غينيا
البرتغال	الكامرون
بلجيكا	الكرسي الرسولي
ترينيداد وتوباغو	كولومبيا
تونس	الكونغو
الجزائر	مالي
الجمهورية العربية الليبية	مدغشقر
جمهورية تنزانيا المتحدة	موريشيوس
الجمهورية الدومينيكية	مصر
جمهورية سان مارينو	ملاوي
جمهورية كوريا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الدانمرك	الشمالية
الرأس الأخضر	النرويج
رومانيا	الهند
زائير	هولندا
السودان	يوغوسلافيا
السويد	اليونان

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة

مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

مكتب الأمم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

برنامج الأغذية العالمي

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

البنك الدولي

صندوق النقد الدولي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المنظمات الحكومية الدولية

لجنة العمل من أجل الأمن الغذائي

أمانة الكومنولث

الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

المجلس الدولي للقمح

منظمة الوحدة الإفريقية

منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي

المنظمات غير الحكومية

الهيئة العربية للاستثمارات والتنمية الزراعية

جمعية النساء الريفيات العالمية
المائدة المستديرة للطاقة الزراعية
المزارعون الفرنسيون والتنمية الدولية
طائفة البهائيين الدولية
مركز تقاطع الطرق الدولي
المركز الوطني للمزارعين الشباب
الخدمة العالمية الكنسية / الاغاثة العالمية اللوثرية
اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل
اللجنة الكاثوليكية لمكافحة الجوع
لجنة اتصال المنظمات غير الحكومية الأوروبية
اللجنة الفرنسية لمكافحة الجوع
الرابطة الألمانية لمكافحة الجوع في العالم
المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية
الاتحاد الوطني لنقابات المزارعين
الجمعية الدولية الريفية الكاثوليكية
التعاون الدولي للتنمية والتضامن
اللجنة الدولية للرى والصرف
المجلس الدولي للوكالات الطوعية
الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين
الاتحاد الدولي للاقتصاد المنزلي
الاتحاد العالمي اللوثرى
ماني - تيزى
الامم العتضامنة
مكتب البحوث العلمية والفنية لما وراء البحار
شبكة الاستراتيجيات الغذائية

RONGEAD

SOLIDER

أرض البشر
المؤتمر الكاثوليكي للولايات المتحدة
مجلس الكنائس العالمي

دال - أعضاء المكتب

- ١٧- حضر أعضاء مكتب المجلس التالية اسماؤهم :
- الرئيس : السيد يوجين ويلان (كندا)
- نواب الرئيس : السيد سايهو سابالي (غامبيا)
- السيد كارل فرد ريش جيبارت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
- السيد بيدرو أنطونيو بلاندون (نيكاراغوا)
- المقرر : السيد رباح رحمن (بنغلاديش)

هاء - جدول الاعمال

- ١٨- أقر المجلس جدول الاعمال التالي للدورة (WFC/1985/1) :
- ١- افتتاح الدورة وإقرار جدول الاعمال -
 - ٢- انتخاب أعضاء المكتب .
 - ٣- تنفيذ استراتيجية الاغذية وفعالية المعونة .
 - ٤- تحسين سبل الوصول الى الغذاء أمام ناقصي التغذية -
 - ٥- القيود الاقتصادية الخارجية على الوفاء بالاهداف الغذائية ، الحاجة الى التوسع في التجارة العالمية .
 - ٦- برنامج المجلس في المستقبل ومسائل اخرى .
 - ٧- تقرير المجلس الى الجمعية العامة ،

واو - الوثائق

- ١٩- ترد الوثائق التي عرضت على الدورة في المرفق الثاني من هذا التقرير .

الفصل الثاني

تنفيذ استراتيجية الأغذية ، وفعالية المعونة ، وتحسين فرص وصول ناقصي التغذية إلى الفئات

٢٠ - عرض السيد موريس ج. ويليامز ، المدير التنفيذي لمجلس الأغذية العالمي ، بنود جدول الأعمال والمواضيع المتصلة بأحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجيات الغذائية في إفريقيا ، والعوامل والفرص المتوفرة لتحسين فعالية المساعدة الانمائية الداعمة لخطط واستراتيجيات الأغذية ، والتدابير التي يمكن بواسطتها تحسين فرص وصول ناقصي الأغذية إلى الفئات .

٢١ - وذكر أنه في حين أن المشاكل الناشئة عن الجفاف هي أكثر المشاكل فورية ، فإن المشكلة الهيكلية الملازمة والمتعلقة بالتدهور المطرد لانتاج الفئات للفرد بالنسبة إلى تزايد عدد السكان ، تركت اقتصادات البلدان الإفريقية معرضة لأزمة غذائية متكررة لا بل دائمة . وأن الجهود التي تبذلها الحكومات الإفريقية لتخفيف وطأة القيود المفروضة على السياسة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات عن طريق الاستراتيجيات الغذائية تشملها القيود على الموارد والقيود الإدارية المفروضة حالياً والبيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية ، وهذه نتيجة رئيسية استخلصها في تقريره . وأضاف المدير التنفيذي أن هذين الاتجاهين المتمثلين في اعتماد متزايد على الأغذية الواردة من الخارج واحتلال مركز الدولة الزبون ليسا قدراً مقدراً لإفريقيا . وأشار إلى أنه يمكن بل يجب قلب هذين الاتجاهين وذكر سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي في إفريقيا . وقال إن الحلول الجزئية لمعالجة المشاكل الغذائية والاقتصادية في إفريقيا لن تكون كافية ، فضلاً عن أنها قد تطيل من الأزمة . واقترح برنامجاً للانعاش وجدول أعمال للسياسات لإفريقيا يشمل العناصر التالية :

(أ) التأكيد المتواصل على الإصلاحات السياسية المحلية لزيادة إنتاجية زراعة صفوف المزارعين ، وتحقيق توازن أفضل بين عدد السكان ونمو الانتاج الغذائي ؛

(ب) دعم الإصلاحات بزيادة التدفقات الرأسمالية الصافية عن طريق تحسين الإطار الرامى إلى معالجة كل من مشاكل الديون والزيادة الصافية في المعونة . وأن انخفاض مدى توفر رأس المال الصافي لا يتسق مع متطلبات انتعاش انتاج بلدان إفريقيا الواقعة إلى الجنوب من الصحراء . وزيادة المساعدات الرسمية الميسرة بتقديم مبلغ إضافي قدره ١ مليار دولار أمريكي . وإذا أُدبرت إدارة صحيحة ، فإنها يمكن أن تؤدي إلى نتائج كبيرة في انعاش الزراعة الإفريقية ؛

(ج) إيلاء اهتمام أكبر إلى أساسيات التنمية ، أى الاستثمار المضاعف في رفع مستوى المهارات البشرية ، بما في ذلك التدريب في مجال التكنولوجيا الزراعية وما يتصل بها ، وإلى تلبية احتياجات المرأة العاملة في الانتاج الغذائي وتغذية الأسرة ؛

(د) الاعتراف بضرورة تعزيز المؤسسات والادارات الإفريقية ، بما في ذلك الهيئات والمنظمات شبه الحكومية وتعزيز القدرة التنظيمية الإفريقية في مجال تصميم المشاريع والبرامج وتنفيذها ؛

(هـ) - تحسين فعالية المعونة عن طريق دمج الاغاثة الطارئة دمجاً أفضل فسي البرامج الانمائية وعن طريق تحسين التنسيق بين وكالات المعونة دعماً لأولوية متفق عليها لحل المشاكل الغذائية . وتوجد بوجه خاص ، حاجة الى الاهتمام على نحو أكبر بدمج المعونة الغذائية دعماً لبرامج التنمية الوطنية . فافريقيا تتلقى حالياً قدراً كبيراً من المعونة الغذائية غير المبرمجة جيداً .

٢٣ - وتحدث المدير التنفيذي عن تقريره المتعلق بتحسين فرص وصول ناقصي التغذية الى الغذاء ، مشيراً الى اقتراحه بشأن اتباع نهج أكثر تركيزاً لمنع تكرار المجاعة ، وبشأن اجراء تخفيض هائل في عدد وفيات المواليد بسبب سوء التغذية والامراض ، وبشأن اجراء تخفيض كبير في عدد الأشخاص الذين يعانون بشكل مزمن من الجوع ومن النقص في التغذية في السنوات المقبلة . وفي مجال منع حدوث المجاعات ، وينبغي أن يدعم المجلس منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في المساعدة التي تقدمها الى البلدان المعرضة للجفاف لتحسين شبكات الانذار المبكر ولوضع خطط للطوارئ من شأنها أن تعزز القدرة على ادارة الأزمات في حالة الطوارئ المتكررة . ومن المهام الهامة المتصلة بذلك تقييم النهج الناجحة لجعل المعونة الطارئة وثيقة الصلة بالاجراءات الطويلة المدى لمنع المجاعة ، لا سيما عن طريق تعزيز الأسس الايكولوجية والاقتصادية للفقراء والمجتمعات والأسر المعرضة للخطر . وأشار الى أن المجلس يمكن أن ينظر في أمر تسهيل استعراض البدائل والتدابير السياسية الرامية الى حماية الجائعين وناقصي التغذية مع الوكالات المالية والانمائية الدولية والحكومات العاملة بنشاط في برامج السياسة الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي .

٢٣ - واختتم المدير التنفيذي بيانه بتوجيه اهتمام المشتركين الى اقتراحه الداعي الى وضع اطار تحليلي لرصد التقدم المحرز في الحد من الجوع . وقال ان الرصد يجب أن يستند أولاً الى التقارير المباشرة التي يقدمها المنسقون الوطنيون للاستراتيجيات الغذائية ومعاونوهم ، كما أنه يمكن جمع هذه المعلومات وعرضها على دورات المجلس المقبلة . والهدف من الاقتراح هو رصد التقدم المحرز والمشاكل الخاصة في تنفيذ الاستراتيجيات الغذائية ، وان مساهمة المجلس تكمن في التشجيع على العمل ، مع الوقت ، بنهج مشترك لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات الغذائية والقضاء التدريجي على الجوع .

٢٤ - وأشار كثير من الوفود ، وهم ينظرون في التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات الغذائية في افريقيا ، الى ان تصميم وتنفيذ هذه السياسات والخطط على نحو ملائم شرطان مسبقان للحد من المشاكل الغذائية . ولا حظ بعض الوفود ان التطورات التي حدثت حتى اليوم في تنفيذ خطط الاستراتيجيات الغذائية مشجعة بينما أعرب آخرون عن خيبة أملهم لما وصفوه بالتقدم البطيء في الاستثمار الخاص بالخطط والاستراتيجيات وتنفيذها . ولا حظ بعض الوفود ان الاهتمام بادارة حالة الطوارئ الراهنة في مجال الاغذية ، الى جانب البيئة الاقتصادية الدولية الحالية - التي أدت الى تخفيض التدفقات الرأسمالية الى البلدان النامية - قد حد من الاستثمارات الرامية الى تمويل العناصر المختلفة للاستراتيجيات الغذائية . وفي حين انه بدا وجود اتفاق اجماعي على قيمة استراتيجية قطاع الاغذية من الناحية المفاهيمية ، بوصفها أداة رئيسية لمواجهة مشكلة الاغذية ، هناك آراء واسعة النطاق عن مضمون هذه الخطط وتكوينها . وأكد بعض الوفود على الحاجة الى ادراج التعليم والتدريب والبحث بوصفها عناصر رئيسية في استراتيجية قطاع الاغذية . وأكد آخرون على الحاجة الى مزيد من العناصر التشغيلية التي تضم توفر الاعتمادات وادارتها ، وانشاء مخزونات

احتياطية ، وأدوات اعانة لضمان امدادات الاغذية للعاملين في الزراعة المعيشية عندما تتضرر المحاصيل ، ومرافق التخزين ، وامدادات البذور والسماد والتدابير المتصلة بها • وكانت هذه المناقشة مفيدة لتأكيد تعقد برامج قطاع الاغذية وتنوعها • وفي هذا الصدد ، أشار وفد من الوفود الى الحاجة الى سد الفجوة الفكرية والتشغيلية الظاهرة في وضع الخطط وتنفيذها • غير انه كان هناك توافق للآراء بشأن جوانب أخرى من خطة قطاع الاغذية • ولا حظ معظم الوفود ان هذه الخطط وأهدافها يجب أن تكون متسقة مع الاهداف والاماني الوطنية العامة وذات صلة بها ، وتعكس حالة البيئة الدولية ، وتتضمن أحكاما للتكيف عندما تتغير الاحداث والظروف • وفي البحث عن حلول للمشاكل الغذائية ، يجب احترام السيادة الوطنية • وأوصى بعض الوفود بأن يعمل مجلس الاغذية العالمي على نحو أكثر مباشرة مع البلدان النامية المهمة بوضع استراتيجيات خاصة بها في قطاع الاغذية •

٢٥- وأشار بعض المندوبين الى النتائج التي تم التوصل اليها في الحلقة التدريبية بشأن التعجيل بتنفيذ الاستراتيجيات الغذائية في افريقيا ، التي عقدت في أبيدجان في شباط/فبراير ١٩٨٥ • وقالوا أنهم ينظرون الى هذا النوع من الاجتماعات على أنه مساهمة مفيدة وإيجابية في الجهود المبذولة لحل المشاكل الغذائية • وفي هذا الصدد ، رحب جميع المندوبين ترحيبا حارا بالدعوة التي وجهتها جمهورية الصين الشعبية لاستضافة حلقة دراسية في عام ١٩٨٦ لعرض خبرتها الغذائية والزراعية على الخبراء الاستراتيجيين الافريقيين في مجال الاغذية • وان مساهمة الصين في هذا المجال تعبير ملموس عن التعاون بين بلدان الجنوب في الشؤون الغذائية والزراعية •

٢٦- وأيد كثير من المندوبين اقتراح المدير التنفيذي بإنشاء اطار لرصد تنفيذ استراتيجية قطاع الاغذية في افريقيا • وأشار بعض المندوبين الى انه يتعين القيام بمزيد من العمل بشأن الاقتراح • وقال أحد المندوبين ان المنهج ينبغي أن يحدد بطريقة تلائم حالة كل بلد على حدة وأولوياته ، وقد أيد هذه الملاحظة مندوبون آخرون كثيرون ، كما انه ينبغي التماس آراء المسؤولين الافريقيين في تعزيز وضع وتنفيذ اطار الرصد • وأشار مندوب آخر الى ان الاقتراح سيكون أكثر صلة بالموضوع عند تحقيق تقدم في استراتيجيات قطاع الاغذية ، غير ان العمل ، على كل حال ، ينبغي أن يجري في اطار الخطط الانمائية الوطنية •

٢٧- واعترف كثير من المندوبين بأن حل المشاكل الغذائية يقتضي اتخاذ قرارات صعبة فيما يتعلق بالاصلاح الداخلي في كثير من البلدان الافريقية • وهذه القرارات ينبغي اتخاذها وفقا لحالة كل بلد على حدة وأمانه • وذكر أحد المندوبين ان المشورة المقدمة من المجتمع الدولي لا يمكن أن تحل محل القرارات والسياسات الوطنية وانه ينبغي ، في هذا الصدد ، احترام الاتجاهات التي حددتها البلدان الافريقية لنفسها احتراماً كاملاً •

٢٨- وأعرب كثير من المندوبين الافريقيين عن قلقهم بشأن فقر الريف ودعوا الى ادخال تحسينات يستفيدون منها والى زيادة الانتاج الزراعي في نفس الوقت • وكان هناك توافق للآراء بين هؤلاء المندوبين على وجوب ابطاء النمو الحضري عن طريق اعادة انعاش المناطق الريفية بواسطة اصلاحات والحوافز المحددة المقدمة لصغار المنتجين • وتحدث كثير من المندوبين عن الحاجة الى ازالة مركزية اتخاذ القرارات لاشراك المزارعين ، وتنويع الانشطة الريفية عموماً ، واستخدام الموارد الطبيعية والبشرية استخدماً كاملاً في المناطق الريفية بصفة خاصة • وأيد المندوبون رأياً مفاده ان هناك حاجة الى مزيد من الابحاث والخدمات الاستشارية في افريقيا ، مما سيزيد من دخل المنتجين ويشجع

نمو العمالة ويساعد على الحد من الفقر في الريف • وفي هذا الصدد ، حث معظم المندوبين على تحقيق التجديد الثاني لموارد الصندوق الدولي للتنمية في أقرب وقت ممكن •

٢٩- واتفق جميع المندوبين على أن المساعدة الطارئة المستمرة لا غنى عنها لمنع حدوث مزيد من الوفيات في المناطق المصابة بالمجاعة في افريقيا • وكان هناك توافق آراء بين المندوبين على أن المساعدة الطارئة ، المكملة بالمعونة الاضافية ، ينبغي ادراجها في الحلول الانمائية المتوسطة والطويلة المدى وربطها بها • وذكر عدة مندوبين انه في حين ان الانسان لا يمكن أن يتحكم في المناخ ، فانه يستطيع أن يتعلم منه ودعا الى دراسة الأنماط المناخية من أجل استدراك الوضع • ودعا معظم المندوبين الى ادخال المزيد من التحسينات في شبكات الانذار المبكر • وقال مندوب آخر ان هناك حاجة الى زيادة التأكيد على المياه الجوفية والتقليل من التأكيد على مياه الأمطار في البلدان الواقعة الى الجنوب من الصحراء •

٣٠- وأشار مندوبون كثيرون الى التناقض القائم بين توفر غواشى غذائية كبيرة في بعض المناطق وانتشار المجاعة وسوء التغذية في مناطق أخرى • وذكر بعض المندوبين ان الانسان نفسه مسؤول عن هذه الظروف نظرا لوجود تضارب في المصالح الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية • وكان هناك توافق للآراء بين المندوبين بشأن الضرورة الملحة لتخصيص استثمارات أكبر في الزراعة • وذكر بعض المندوبين ان تخصيص استثمارات أكبر في القطاع الخاص حاجة ملحة ، وبالإضافة الى ذلك يتعين على الحكومات أن تحد من تدخلاتها في القطاع الغذائي والزراعي • وحث مندوبون آخرون على إشراك الجماهير اشراكا أكبر في القطاع واعطاء دور أكبر للتعاونيات والمزارع الحكومية • ووصف عدة مندوبين من البلدان المتقدمة الجهود التي بذلتها والتي ستستمر في بذلها لزيادة تدفقات المساعدة الانمائية ، لا سيما للبلدان الافريقية • ووصف كثير من المندوبين الافريقيين ما لسياسات رفع معدلات الفائدة ، والتزامات خدمة الديون ، والحماائية ، وممارسات دعم الصادرات ، وغير ذلك من العوامل من آثار سلبية على الاقتصاد في بلدانهم • وأشار عدة مندوبين الى ان هناك حاجة الى مزيد من المرونة في ترتيبات خدمة الديون وفي الالتزامات بتقديم المعونة وتوزيعها لمواجهة تدفق رؤوس الأموال خارج البلدان النامية مما يحول بدوره دون تحقيق الاهداف الغذائية • وذكر أحد المندوبين ان البلدان النامية لا تسيطر على أسعار السلع الرأسمالية المصنعة والمواد الخام في الأسواق • وتساءل المندوب نفسه عن كيف يمكن للمساعدة الانمائية أن تكون فعالة عندما تفوق رؤوس الأموال الخارجة من البلدان النامية رؤوس الأموال الداخلة اليها بسبب هذه العوامل •

٣١- وذكر بعض المندوبين ان الأولويات الاستثمارية ، بما في ذلك أولويات المساعدة الانمائية ، الرامية الى تشجيع الانتاج الغذائي والزراعي ينبغي أن تتركز على : (أ) تطوير الزراعة المحلية و انتاج الاغذية المحلية ؛ (ب) الحوافز ، بما في ذلك حوافز الاسعار ، لمساعدة صغار المنتجين ؛ (ج) تطوير شبكة التجهيز والتخزين والتسويق لخدمة احتياجات كل من المنتجين والمستهلكين ؛ (د) تطبيق ما تم التوصل اليه من نتائج معروفة للأبحاث ، لا سيما في افريقيا ، لتحسين الانتاج وما تدره المحاصيل • وأكد بعض المندوبين على أن التكنولوجيا الرامية الى تحقيق الاعتماد الذاتي من الناحية الغذائية في البلدان النامية متوفرة ولكن فرص الوصول الى التكنولوجيات التي ثبتت صلاحيتها واستخدمتها محدودة بسبب القيود المفروضة على النقد الاجنبي والرقابة التي تمارسها بعض المنظمات عبر الوطنية •

٣٢- وبينما أمر كثير من المندوبين على أن السياسات السكانية ، لا سيما تدابير تنظيم الأسرة ، أمور يقررها كل بلد على حدة ، بدا أن الجميع متفقون على أن العامل السكاني ، لا سيما معدل الزيادة في السكان بالمقارنة مع معدل الزيادة في الانتاج الغذائي ، والدخل ، وفرص العمل ، ينبغي أن يشكل عنصرا حيويا في الخطط والاستراتيجيات الانمائية الوطنية .

٣٣- وأشار بعض المندوبين الى الوثيقة المتعلقة بتحسين فرص وصول ناقصي التغذية الى الغذاء وأيدوا الاقتراح الرامي الى اتباع نهج تدريجي للحد من الجوع وسوء التغذية المزمنين حتى التسعينات وأنشأها . وحث المندوبون على تركيز اهتمام خاص للتدابير الرامية الى حماية مستويات التغذية الهشة أصلا للفئات ذات الدخل المنخفض ، كوسيلة للحد من الجوع . وذكر بعض المندوبين ان الشلل المالي والتجاري الدولي الحالي يقيد قدرة بعض الحكومات الوطنية على تحسين فرص وصول الفقراء الى الغذاء . ووافق كثير من المندوبين على ضرورة تخفيف الفقر في الريف والا فان البديل المتمثل في تقديم مساعدة مباشرة الى الفقراء سيستمر في الازدياد وسيهدد الموارد المالية التي تستخدمها الحكومات في حماية السكان المعرضين للخطر . ولا حظ بعض المندوبين ان الاعانات المقدمة لحماية ناقصي التغذية ضرورية في بعض الاحيان ولكن انهاءها التدريجي بعيد تنفيذها أمر صعب . وذكر أحد المندوبين ان كل بلد على حدة ينبغي أن يحسن آليات التخطيط فيه لتوفير حماية أفضل للفقراء ، مشيرا الى الحاجة الى استراتيجيات ترمي الى ايجاد عمل في المناطق الريفية ، وان الحكومات الوطنية مسؤولة عن انشاء اطار ملائم لتحقيق ذلك .

٣٤- وأكد مندوبون كثيرون ان الأغذية ينبغي ألا تستخدم كدبير أو كأداة للضغط السياسي وأن هناك اتفاقا عاما على أن السلم ونزع السلاح شرطان مسبقان لازالة الفقر والقضاء على الجوع . وأشار بعض المندوبين الى أن الضغط والتدخل السياسيين اللذين يمكن أن يؤثر سلبا على بلوغ الاهداف الغذائية في كل بلد على حدة ينبغي ادانتها . وأشار أيضا الى النظام العنصري في جنوب افريقيا الذي جعل الحالة الغذائية اقلية تتفاقم .

٣٥- وقال رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، السيد ادريس جزائري ، انه يمكن استخلاص عدد من النتائج من الأزمة الحالية . واحدى هذه النتائج هي انه لا يمكن الوصول الى حل دائم لمشكلة الجوع ما لم تتخذ خطوات لضمان وصول تدفقات المعونة الدولية فعلا الى الفقراء في الريف . وان أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي توجيه مزيد من المعونة الى صغار المنتجين كشرط مسبق لزيادة الانتاج الغذائي والزراعي . وهذه هي ولاية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهذا ما يضطلع به فعلا ، غير أن الصندوق على شفا هوة عميقة . وحث الرئيس على اتخاذ تدابير فورية لاكمال التجديد الثاني لموارد الصندوق وأن يقوم الصندوق بعد انهاء ذلك باستعراض قاعدته المالية للمستقبل لضمان استمرار المؤسسة في ممارسة أنشطتها بدون توقف وبقدرة أكبر على التنبؤ . ووجه نظر الأعضاء الى أنه ينوي حشد التبرعات لتمويل برنامج خاص للبلدان الافريقية الواقعة الى الجنوب من الصحراء والمتأثرة بالجفاف والتصحر .

٣٦- وذكر الدكتور بيتر أوتو ، الامين العام بالنيابة لمنظمة الوحدة الافريقية ، في رسالة قرأها السيد فيكتور دجوماتشوا ، بالاهداف التي حددتها مؤتمر الاغذية العالمي في عام ١٩٧٤ . وقال ان الجهود المبذولة لبلوغ هذه الاهداف قد تعرضت ، في نظر البلدان الافريقية لنكسة خطيرة ، مما سيجعل من الصعب للغاية استعادة الاندفاع الذي ولده المؤتمر . وأشار الى خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروfia للتنمية الاقتصادية لافريقيا التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في نيسان / ابريل ١٩٨٠ والتي أعطت

الأولوية للأغذية والزراعة • وهذه الأولوية العالية للغذاء ، المحددة أصلاً في الخطط الإنمائية الوطنية للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ، قد أضعفتها بشكل خطير الازمة الاقتصادية المتواصلة والجفاف المدمر • وقرر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ، كرد اجماعي عملي على الحالة الطارئة الناشئة عن الجفاف والمجاعة ، انشاء صندوق المساعدة الطارئة الخاص للجفاف والمجاعة في افريقيا • ورغم الصعوبات الاقتصادية الهائلة ، تعهدت سبع دول أعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بتقديم المساهمة أو ساهمت فعلاً في الصندوق الخاص • وأشارت اشارة خاصة الى أهمية مؤتمر القمة الحادى والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذى سيدرس الحالة الطارئة فى افريقيا ، لاسيما فيما يتعلق بانتاج الأغذية وتوزيعها • وأعرب الامين العام عن تقديره لاشتراك مجلس الأغذية العالمي المتواصل في التحضير لهذا الاجتماع •

٣٧- وأدلى ممثلو برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي ببيانات • وأكد الأخير على أهمية بناء المؤسسات في اطار تنفيذ وإدارة استراتيجيات وخطط قطاع الأغذية • وأشار ممثل برنامج الأغذية العالمي الى أنشطة البرنامج في مجال الاستجابة لحالة الطوارئ الغذائية في افريقيا وأكد على الجهود الجارية لربط المعونة الغذائية بعملية المساعدة الإنمائية • كما أكد ممثل منظمة العمل الدولية على ترابط العمالة والدخل وأهداف انتاج الأغذية واستهلاكها، وعلى الحاجة الى وجود تعاون وتنسيق وثيق بين الوكالات في التوسع في البرامج التي تعتمد على اليد العاملة الكثيفة ، لاسيما في افريقيا •

الفصل الثالث

القيود الاقتصادية الخارجية التي تعرقل بلوغ الأهداف الغذائية - الحاجة الى التوسع في التجارة الخارجية

- ٣٨- عرض المدير التنفيذي الموضوع الرئيسي الثالث المطروح أمام المجلس ويتعلق بالقيود الخارجية التي تعرقل بلوغ الأهداف الغذائية • وقال ان وثيقة الامانة تقيم بايجاز الاثار الاقتصادية لانكماش الاقتصاد الشديد وتد هور البيئة التجارية والعالية الدولية ، بما في ذلك المشاكل الهائلة المتمثلة في تسديد الديون • ثم أشارت الوثيقة الى بعض المجالات التي يمكن اتخاذ اجراء بشأنها مستقبلا في المجال الدولي ، للحد من الجوع وسوء التغذية •
- ٣٩- ووافق معظم المندوبين على المضمون العام للوثيقة والاقتراحات الواردة فيها • واعتبرت الدراسة أساسا جيدا لاجراء مزيد من المناقشات بشأن القضايا الدولية في مجال التجارة والديون والتمويل • وكان هناك اتفاق عام على القسم الذي تناول الديون الخارجية وعملات التكيف الاقتصادية المتصلة بها والتي تؤثر في تنفيذ الاستراتيجيات الغذائية والاستثمارات الانمائية •
- ٤٠- ورأى بعض المندوبين ان الحالة أخطر مما هي معروضة في الوثيقة • وأعرب وزراء المجلس عن شعورهم بأن الأزمة الاقتصادية العالمية في أوائل الثمانينات قد جعلت البلدان النامية تفتقر الى الاستثمارات في قطاعي الأغذية والزراعة وجعلت احتمالات التنمية العامة فيها ضعيفة للغاية • وطلبوا الاضطلاع بمزيد من العمل في مجال التجارة الدولية ، وتدفقات الموارد ، والاستثمار في مجال الأغذية والزراعة ، مؤكدين ما لقدرة البلدان النامية على مواجهة مشاكلها الغذائية من أهمية •
- ٤١- واتفق الوزراء على أن الانتعاش الاقتصادي العالمي مشجع ولكنه غير متجانس ، بل ان أثره على البلدان النامية أشد • وقد اكتسبت البلدان الواقعة في مناطق نامية مختلفة خبرة واسعة ، مما يشير الى وجود تنوع في القوة الاقتصادية الوطنية وفي كفاية السياسات الاقتصادية • ورغم التقدم الذي أحرز فان البيئة الاقتصادية الدولية الحالية تتسم بارتفاع مقدار مدفوعات الديون ، وسوء معدلات التبادل التجاري ، وتد هور قواعد سلوك السياسة التجارية ، وبضغوط حمائية يمكن أن تؤدي الى فرض قيود أكثر انتشارا على صادرات البلدان النامية ، والحاجة الى اتخاذ تدابير للتكيف الهيكلي •
- ٤٢- ورأى بعض الوزراء أن هذه القيود تفرض عبئا ثقيلا يؤثر على قدرة كثير من البلدان النامية على اعادة توجيه سياستها الاقتصادية وأولوياتها الاستثمارية نحو قطاع الأغذية ، لاسيما قدرتها على الانفاق على الانتاج المحلي وتحسين الاستهلاك بين الفقراء •
- ٤٣- وذكر بعض المندوبين ان تجربة الانكماش الاقتصادي يمكن مع ذلك أن تشجع على توحيد وتعزيز الاستراتيجيات التي كانت ناجحة حتى الآن ، وتسهيل اجراء تغيير في المواقف المتصلبة ، وشحذ العزيمة على معالجة أهداف السياسة التجارية المقبلة وتكيفاتها • وتؤكد هذه التجربة على تزايد ترابط الأنماط الانمائية والحاجة الملحة أكثر فأكثر الى الوفاء بالأهداف الغذائية العالمية •
- ٤٤- ووافق المندوبون عموما على أنه لا يمكن الاستمرار في عدد من الاتجاهات الحالية • فمادامت البلدان مضطرة للحد من وارداتها ودفع نسبة كبيرة من حصائل صادراتها لخدمة قروضها ، فمن المرجح ألا تستطيع البلدان النامية الاحتفاظ بنمو اقتصادي قوى واستقرار سياسي على المدى الطويل •

وذكر أن عدم وجود تسوية مجدية لبعض القضايا التجارية الدولية يشكل قيداً خطيراً على كل من تحسين حصائل صادرات البلدان النامية وحل المشاكل الغذائية العالمية •

٤٥- وأكد معظم وزراء المجلس على أن تزايد الحواجز التجارية الحمائية لا يحد من مردود الاستثمارات الماضية فحسب بل أيضاً يزيد من حالة القلق فيما يتصل بإمكانية التعويل على فرص الوصول إلى الأسواق على المدى الطويل •

٤٦- وأكد جميع المندوبين على أنه إذا أُريدَ تصحيح اختلال التوازن بطريقة منتظمة ، هناك حاجة إلى تدفقات كافية من التمويل الائتماني ، وإلى زيادة الاستثمارات الوطنية في قطاع الأغذية والزراعة ، وتحقيق اتساق أكبر في السياسات الاقتصادية الإجمالية التي أُعيد توجيهها نحو تحقيق تكيف موسع في مجال التمييز والاستيراد ، وتحسين التنسيق الدولي •

٤٧- وأكد جميع المندوبين على دور الأطر المتعدد الأطراف للغات من أجل تحقيق عمليات تكيف وشدوا على الأهمية التجارية المستمرة للجنة التجارة في مجال الزراعة التابعة للغات • وأوصى وزراء المجلس بتشجيع هذه اللجنة على الإسراع الخطى نحو وضع قواعد وضوابط سلوك فعالة من الناحية التنفيذية للتجارة والسياسات الزراعية المحلية •

٤٨- وفيما يتعلق بالمفاوضات في مجال الأغذية والزراعة ، أُيدَ جميع المندوبين دراسة مختلف الوسائل السياسية الكفيلة بإدراج الدعم المالي المقدم للصادرات الزراعية ، بما في ذلك الاعتمادات المقدمة للصادرات المدعومة ، في صلب قواعد وأنظمة الغات المعززة والأكثر فعالية من الناحية التنفيذية • وأكد وزراء المجلس أن عكس الاتجاهات والإجراءات الحمائية سيساهم ، مع استمرار الانتعاش الاقتصادي في توسيع التجارة الدولية ، ومن ثم تعزيز الأمن الغذائي العالمي •

٤٩- وأوصى معظم وزراء المجلس بأن تؤخذ في الاعتبار الكامل الحاجة إلى تحقيق توازن بين الحقوق والواجبات في إطار الغات ، والسماح والمشاكل الخاصة للبلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة في ضوء الأحكام المحددة القاضية بتوفير معاملة مغايرة وأكثر مواتاة • وتم التأكيد على أن مجلس الأغذية العالمي ينبغي أن يبذل مساعيه الحميدة لتخفيف حدة بعض النزاعات الحالية في مجال التجارة الغذائية الدولية من ناحية ، ولتقديم المشورة في برامج التكيف لحل مشاكل الديون ومساعدة البلدان النامية على الوفاء باحتياجاتها الغذائية والاجتماعية على أساس مستمر وطويل المدى ، من ناحية أخرى •

٥٠- وأكد معظم المندوبين على أن المجلس الدولي للقمح ينبغي أن يواصل النظر ، في أقرب وقت ممكن ، في الإجراءات التي يتعين اتخاذها لمواصلة التعاون الدولي بعد أن تنتهي مسودة البروتوكول الحالي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ • وأوصى وزراء المجلس مع ذلك بأن تأخذ الاتفاقية الجديدة في الاعتبار التغيرات العميقة التي حدثت في السوق في السنوات الأخيرة ، لضمان التقليل من عدم استقرار السوق •

٥١- وأوصى وزراء المجلس بأن يواصل المجلس الدولي للقمح النظر في العناصر الممكنة لاتفاق جديد يتسم بقوة أكبر ويتضمن أحكاماً اقتصادية • ويمكن أن يشمل ذلك بذل جهود لتعزيز تمويل شراء مزيد من الحبوب والمساعدة التقنية • واقترحت بعض الوفود بأن يشرع المجلس الدولي للقمح بإجراء مشاورات لاستكشاف إمكانيات زيادة الحد الأدنى للالتزام الإجمالي لاتفاقية المعونة الغذائية إلى نحو ١٠ ملايين طن •

٥٢- وفيما يتعلق بالمساعدة المالية ، وافق المندوبون على أن مرفق تمويل الحبوب التابع لصندوق النقد الدولي أداة هامة للتمويل متاحة للبلدان النامية لمساعدتها على ضمان أمنها الغذائي • وفي هذا الصدد ، رحب وزراء المجلس بقيام صندوق النقد الدولي بتمديد فترة مرفق تمويل الحبوب لمدة أربع سنوات • وأعربوا عن تقديرهم لذلك وسيتيح الاستعراض الذي سيجري في أيار/مايو ١٩٨٧ • اجراء بعض التعديلات التقنية لتوسيع عمليات مرفق التمويل •

٥٣- ولا حظ بعض المندوبين بقلق ان الحثرت التجارية الاخير المفروض على نيكاراغوا يؤثر على انتاج هذا البلد الزراعي وعلى أمنه الغذائي ، وأشار الى قرار الجمعية العامة ٢١٠/٣٩ بالصيغة التي اعتمد بها • ورأى مندوبون اخرون ان مجلس الاغذية العالمي ليس المحفل المناسب الذي تثار فيه قضايا من هذا النوع •

٥٤- وأيد وزراء المجلس بشدة الاقتراح الداعي الى تكثيف تبادل الخبرات والتعاون في القضايا الغذائية فيما بين البلدان النامية • وفي هذا الصدد ، أوصى المندوبون بأن يستمر مجلس الاغذية العالمي في رصد مسألة التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية ومناقشتها والا بارغ عنها ، لاسيما في مجال الاغذية والزراعة ، بما انه رئي ان هذا جانب هام من جوانب قدرته على معالجة مشاكل الا من الغذائي والجوع •

الفصل الرابع تقرير المجلس الى الجمعية العامة

ألف - تنظيم العمل

٥٥ - أنشأ المجلس فريقا عاما لصياغة الاستنتاجات والتوصيات التي انبثقت عن الدورة الوزارية الحادية عشرة • وتألف الفريق من كينيا والمغرب (افريقيا) ، وتايلند واليابان (آسيا) ، والارجنتين ونيكاراغوا (أمريكا اللاتينية) ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية (الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية) ، بمساعدة مجلس التعاضد الاقتصادي ، وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول) ، بمساعدة الاتحاد الاقتصادي الأمريكي • وعين الرئيس السيد ج • أ • ترانت (كندا) ممثلا عنه ليتولى مهام رئيس الفريق العامل •

٥٦ - واعتمدت النتائج والتوصيات المقدمة في الجلسة العامة بتوافق الآراء •

٥٧ - وبعد اعتماد الاستنتاجات والتوصيات بتوافق الآراء أكدت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بالنيابة عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وهنغاريا ، موقفها المبدئي ، المذكور في البيانات المشتركة التي أدلى بها واسترعت انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقتين WFC/1984/13 و WFC/1985/9 الموزعتين في الجلسات •

٥٨ - وأعربت وفود جمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا وتركيا والولايات المتحدة واليابان عن تحفظاتها فيما يتعلق بالفقرتين ٧ و ٤٩ من استنتاجات الاجتماع وتوصياته • فقد رأت هذه الوفود أن مناقشة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٩/٢١٠ و ٣٨/١٨٨ يا ٣٩/١٥١ هـ في اجتماعات مجلس الأغذية العالمي أمر غير ملائم وأن التداول في هذه القضايا من مسؤولية محافل أخرى • وذكرت وفود أخرى أن مجلس الأغذية العالمي محفل سياسي وعليه فانه يستطيع أن يناقش على نحو لائق امورا سياسية من النوع الوارد في الفقرتين المشار اليهما •

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٥٩ - انتخب السيد هنري ناليه ، وزير الزراعة في فرنسا بالتركية ليكون رئيسا لفترة سنتين • ومن بين أعضاء المكتب الآخرين الذين انتخبوا ليتولوا منصب نائب الرئيس السيد جيبيل لوبهوييه وزير التنمية الريفيه في ساحل العاج ، والسيد قزى عبد المجيد ، وزير الأغذية والزراعة في باكستان ، والسيد لوتشيوي ريكا ، وزير الدولة للزراعة والماشية في الارجنتين ، والسيد يوفتشو روسيف ، نائب رئيس الاتحاد الزراعي - الصناعي الوطني في بلغاريا •

جيم - برنامج العمل للمستقبل

٦٠- لخص المدير التنفيذي المجالات الرئيسية لبرنامج عمل المجلس في المستقبل ، كما اقترحها الوزراء أثناء مناقشاتهم • وتتضمن هذه المجالات مزيداً من التقييم لتنفيذ الاستراتيجية الغذائية في أفريقيا ، والتركيز على الاحتمالات الإقليمية لزيادة التعاون في المجال الغذائي ، وتنظيم حلقات تدريبية عن تجربة آسيا وأمريكا اللاتينية في تنفيذ السياسات والبرامج الغذائية ، والتقدم المحرز في دمج المعونة الغذائية في مقتضيات ، التنمية ولا سيما في أفريقيا ، واستعراض التقدم المحرز في مجال البحث الزراعي وامكانيات تطبيق التكنولوجيات المحسنة ، ومواصلة استعراض القيود المفروضة على التجارة والاسواق الدولية والمؤثرة في الاهداف الغذائية ، ودور الشركات عبر الوطنية في تجارة الاغذية والاستثمار ونقل التكنولوجيا ، والقيام بمزيد من الاستعراض للجبهود المبذولة لتعبئة الموارد ، وكفاية التدريب في مجال تحليل السياسة الغذائية ، وتحسين البيانات والعوامل المتصلة بها •

٦١- وفي أعقاب المناقشات والعداولات الواسعة النطاق ، كان هناك اتفاق عام على التركيز على المجالات الرئيسية التالية :

(أ) اجراء مزيد من التقييم لتنفيذ استراتيجية قطاع الاغذية وللتدابير المتخذة للحد من الجوع ، لا سيما في أفريقيا ، واجراء مزيد من التطوير للمنهج المتبع بغية القيام برصد أكثر فعالية • وينبغي للتقييم أن يشير بصورة محددة الى مستوى الاستثمارات المحلية ونصيب الميزانية الوطنية المخصص لدمج قطاع الاغذية والزراعة ؛

(ب) استعراض التقدم المحرز في دمج الاغاثة الطارئة ، بما في ذلك المعونة الغذائية ، في الاهداف الانمائية الأوسع لتحقيق الاعتماد على الذات في المجال الغذائي والحد من الجوع ، واستعراض فعالية ذلك الدمج ؛

(ج) توجيه اهتمام خاص نحو آفاق التعاون الاقليمي في القضايا الغذائية ، بما في ذلك الحلقة التدريبية الإقليمية التي تقترحها الصين والمتصلة بالتجربة الآسيوية والتي تقترحها السياسات والبرامج الغذائية في الأرجنتين وأمريكا اللاتينية ؛

(د) استعراض وسائل تحسين فعالية مجلس الاغذية العالمي بوصفه آلية للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة •

٦٢- وأعرب المندوبون عن آراء مختلفة بشأن الأولوية التي ينبغي أن يعطيها المجلس لدراسته المقبلة لدور الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بالاهداف الغذائية • واتفق عموماً على اطلاع أعضاء المجلس على استقصاءات الهيئات الاخرى في هذا الميدان •

دال - النقاط الاخرى التي طرحها الوزراء في المناقشة

٦٣- رفع رئيس المجلس تقريراً عن المناقشة التي دارت في الاجتماعات الخاصة للوزراء وادرج البيان التالي في سجل الاجتماع :

" ناقشنا عددا من جوانب العمل في المستقبل وتنظيم مجلس الأغذية العالمي ، ونظرا في ما قد يلزم اجراءه من تخييرات لانعاش عمله وتسهيل حل مشاكل الأغذية المستمرة في العالم :

نعتقد أن المجلس ينبغي أن يعود الى ولايته الأصلية ، كما هي محددة في القرار الثاني والعشرين لمؤتمر الأغذية العالمي لعام ١٩٧٤ •

وفي هذا الصدد ، نعتقد انه قد حان الوقت لاجراء استعراض لطريقة عمل المجلس ، والأسلوب الأمثل ان يقوم بذلك مكتب الأمين العام مع لجنة صغيرة مؤلفة من الدول الأعضاء • وهذا الاستعراض ، الذي يمكن أن تنظر فيه الدورة الثانية عشرة ، يهدف الى ضمان تمتع المجلس بالسلطة والاستقلال الكافيين للاضطلاع بمسؤولياته •

٦٤- وذكر بعض المندوبين ان من غير المفيد ان يقتصر الوزراء على مناقشة أبحاث ، مهما كان تحضيرها جيدا ، وأنه ينبغي اعارة توصيات المجلس اهتماما أكبر • واقترح أحد المندوبين أن يعقد مجلس الأغذية العالمي اجتماعات بين الشركاء في التنمية مرتين كل سنة وقبل الاجتماع الوزاري السنوي لكي يتمكن الوزراء من الاطلاع على الخطوات التي تتخذها الجهات المانحة والوكالات ، والبلدان النامية نفسها لحل المشاكل الغذائية • وأعرب مندوبون آخرون عن عدم اقتناعهم بفائدة الاجتماعات التحضيرية الرسمية السنوية المعقودة في روما بين المسؤولين واقترحوا تعديلها وتركيز الاهتمام على تنظيم اجتماعات وأنشطة متكررة ومنتظمة لأعضاء مكتب المجلس • واقترح بعض المندوبين أن يقسم المجلس صلات أوثق مع مكتب الأمين العام بوصفه جهازا لتنسيق قضايا الأغذية والجوع داخل منظومة الامم المتحدة • ورأى مندوبون آخرون ان تحسين فعالية أنشطة المجلس يمكن تحقيقه على أفضل وجه في اطار ولاية المجلس واختصاصاته الحالية ، وكونه مسؤولا تجاه الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي • وأشاروا كذلك الى أن أية محاولة لتغيير ولايته ستعوقه عن أداء مهمته بنجاح • وعلى كل حال ، ينبغي ألا يؤدي أي استعراض لأنشطة مجلس الأغذية العالمي الى اثناء هيئات جديدة كما ينبغي ان يحترم الاليات القائمة والموارد المالية المتاحة • وألا يؤدي الى ازدياد في الجهود لا لزوم لها •

٦٥- وكان هناك توافق للآراء بين المندوبين بشأن ضرورة استعراض دور مجلس الأغذية العالمي ومسؤولياته ومهامه • ورأى بعض المندوبين ان هذا الاستعراض ينبغي ألا يغير ولاية المجلس الحالية ، أو موقعه ، أو اختصاصاته ، بينما رغب مندوبون آخرون في أن تنظر الدراسة أيضا في هذه الجوانب الأعم ، ويفضل أن يتم ذلك بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة •

٦٦- وأشار رئيس المجلس المنتخب في خطاب القبول الى انه ينوي مواصلة الدعوة الى اجراء دراسة للطرق التي يمكن بها للمجلس أن يكون أكثر فعالية في الوفاء بمسؤولياته •

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/39/19) الجزء الاول ، الفقرات ١ الى ٦٦ •

(٢) A/S - 11/14 ، المرفق الاول •

المرفق الأول

التعبير عن الامتنان لحكومة فرنسا وشعبها (١)

ان مجلس الأغذية العالمي ،

وقد عقد دورته الوزارية الحادية عشرة في باريس بناءً على الدعوة الكريمة من حكومة الجمهورية الفرنسية ،

وتقديرًا منه لدقة الترتيبات المتخذة والتسهيلات الممتازة لمركز المؤتمرات الدولية ، مما جعل بالامكان تنظيم أعمال المجلس بكفاءة وسهولة ،

وتعبيرًا منه عن امتنانه العميق لما أحيط به جميع الوزراء والوزراء المفوضين وغيرهم من المندوبين من كرم بالغ وترحيب حار ،

١ - يحيي حكومة فرنسا وشعبها على الجهود الضخمة التي كرست للتحضير للدورة الوزارية الحادية عشرة لمجلس الأغذية العالمي وتنظيمها ولللنجاح الباهر الذي أحرزته تلك الجهود ؛
٢ - ويسجل تقديره العميق لكرم الضيافة والصدقة العامة اللتين أحاط بهما شعب فرنسا بكل قطاعاته المشتركين في الدورة ؛

٣ - ويرجو من رئيس المجلس أن يعرب عن امتنان المجلس العميق لرئيس الجمهورية الفرنسية ، السيد فرانسوا ميتران ، ولحكومة فرنسا وشعبها •

(١) اعتمد المجلس بالتصديق في الجلسة الثامنة لدورته الوزارية الحادية عشرة ، بعد أن اقترحه السيد بوكار شايب ، وزير الزراعة والموارد المائية والتنمية الريفية في نيجيريا .

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المعروضة على المجلس في دورته الوزارية الحادية عشرة

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
WFC/1985/1	١	جدول الأعمال المؤقت وشرحه
WFC/1985/2	٣	التقدم المحرز في تنفيذ خطط واستراتيجيات الأغذية في أفريقيا
WFC/1985/2/ Add.1	٣	التقدم المحرز في تنفيذ خطط واستراتيجيات الأغذية في أفريقيا - تقرير وتوصيات الحلقة الدراسية التدريبية المعنية بتعجيل تنفيذ استراتيجيات الأغذية في أفريقيا - أبيدجان ، ساحل العاج ، ٢٥ - ٢٧ شباط / فبراير ١٩٨٥
WFC/1985/3	٣	فعالية المعونة دعماً لاستراتيجيات الأغذية
WFC/1985/4	٤	تحسين سبل الوصول للأغذية أمام ناقصي التغذية
WFC/1985/5	٥	القيود الاقتصادية الخارجية على تحقيق الأهداف الغذائية - الحاجة إلى التوسع في التجارة العالمية
WFC/1985/6	٦	مقترح لبرنامج عمل المجلس للمستقبل - دراسة موجزة عن الصناعات الزراعية
WFC/1985/7		الحالة الراهنة للأغذية في العالم
WFC/1985/8		تقرير الاجتماع التحضيري للدورة الحادية عشرة
WFC/1985/9		رسالة مؤرخة في ١١ أيار / مايو ١٩٨٥ وموجهة من وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية إلى رئيس مجلس الأغذية العالمي
WFC/1985/10		تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي عن أعمال دورتها العاشرة
WFC/1985/11	٢	رسالة مؤرخة في ٢٧ أيار / مايو ١٩٨٥ وموجهة من سفير فرنسا لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى المدير التنفيذي لمجلس الأغذية العالمي
WFC/1985/12		التقرير السنوي العاشر للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها

المرفق الثالث

بيان المنظمات غير الحكومية عن القضايا التي تواجه الدورة الوزارة الحادية عشرة لمجلس الأغذية العالمي

١- تدرك المنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورة الحادية عشرة لمجلس الأغذية العالمي تمام الإدراك الحالة الغذائية المأساوية في كثير من البلدان ، لا سيما في أفريقيا • ولا تعزى هذه الحالة الى الجفاف أو ما يسمى بالأسباب " الطبيعية " فحسب ، كما يحاول البعض حمل الرأي العام على الاعتقاد ، مما قد يجعله لا يعبأ بالوضع • فهناك عدة أسباب أساسية للمجاعة تقع مسؤوليتها على الانسان ، ومنها أسباب داخلية كتدهور البيئة ، والسياسات الزراعية المنافية لمصالح الفلاحين ، وعدم وجود امكانيات للتخزين أو تقديم الاعتمادات أو التسويق ، وعدم توفر وسائل المواصلات والمدارس والمرافق الصحية ، وعدم كفاية البحوث التطبيقية ، ومنها أسباب خارجية كالـحروب ، وما تعانيه البلدان ذات العجز الغذائي من ديون تنوء بها ، واختلال النظام النقدي ، وتدهور التبادل التجاري ، والحمائية التي تمارسها بلدان الشمال • وقد ذكر هذه الأسباب كثير ممن المتحدثين ، ونكتفي بالإشارة اليها هنا للدلالة على أنه من الممكن اتخاذ اجراء بشأنها وأن الجفاف والمجاعة يجب ألا يؤديا بالضرورة الى القدرية • وتدرك المنظمات غير الحكومية أنه ينبغي ألا تنصب نفسها منقذة للعالم الثالث لأنها لا تستطيع الا أن تقدم معونة متواضعة ، تكمل التعاون الدولي العام • وهذه المعونة متواضعة ولكنها ذات شأن • وكمثال على ذلك ، تمكنت المنظمات غير الحكومية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، خلال الشهور الستة الماضية ، من أن تجمع بطرقها الخاصة ، على اثر النداء الذي وجهته لتقديم معونة خاصة الى سكان افريقيا ، ما مقداره ٢٠٠ مليون دولار ، أي أكثر بقليل من نصف المعونة الغذائية التي قدمتها لجنة الجماعات الأوروبية أثناء الفترة نفسها ، ولكن ، بالإضافة الى هذا الدعم الكمي ، ان تجربتنا في القرى جعلتنا نلمس لمس الهدى عددا من متطلبات التنمية الزراعية • ونود أن نشير هنا الى بعض عناصرها الأساسية •

١- العمل على خلق مجالات للمبادلات الإقليمية

٢- تبدأ التنمية الزراعية الموجهة نحو الاستقلال الذاتي في المجال الغذائي بسياسه لوضع أسعار مريحة للمنتجات المعيشية • ولا يمكن أن تنجح هذه السياسة الا اذا تم توفير حماية للأسواق المحلية والإقليمية من غزو المنتجات الزراعية المستوردة بأسعار منخفضة • وبما أنه لا يمكن الاستغناء عن هذه الحماية فانها ستؤثر بالضرورة على تصريف الفوائض الزراعية للبلدان الصناعية ومن ثم يجب أن تؤدي الى إعادة تنظيم السياسات الزراعية المتبعة في هذه البلدان ، في اطار الاسواق الإقليمية القائمة أصلاً •

٣- ان حماية الاسواق تفتقر الى انشاء مناطق اقتصادية صالحة للبقاء على صعيد بلد من البلدان أو مجموعة من البلدان • فيجب أن ينمو الاستهلاك والانتاج والتوفير معا ، عن طريق التنوير العام للعوامل الوضعية : اليد العاملة ، والأرض ، والدراية ، والموارد الطبيعية ، وهي العوامل التي تستبعد في كثير من الاحيان بسبب المنافسة غير العادلة •

٤- وفي هذا الصدد ، تتساءل المنظمات غير الحكومية منذ فترة طويلة وتستفسر من الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية عن هيمنة الصناعات الزراعية على الانظمة الغذائية في العالم الثالث • وتطلب من المجلس أن يدرج هذه المسألة في برنامج عمله ويجري أخيراً مناقشة عالمية حول الشركات الزراعية - الغذائية ودورها المهيمن في السياسات والتنمية الزراعية في جميع أنحاء العالم •

٢- تعزيز الاستراتيجيات الخاصة بالفلاحين

٥- يعتمد نجاح الاستراتيجيات الزراعية على قدرة الفلاحين على زيادة وتنويع الانتاج المحلي • وللدول في هذا المجال الحاسم بالنسبة للعالم الثالث دور بارز في تشجيع ظهور فلاحين منظمين ومستقلين يكون بمثابة محرك للتنمية • ويتعين بناء نماذج للتنمية تطابق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل مجتمع وتستفيد من عمل كل عضو من أعضائه • ويجب أن تكون المنظمة الفلاحية في اطار حوار دائم مع الدولة ، شريكاً كاملاً يدعو إلى الاشتراك في تحديد السياسات الزراعية •

٦- غير أنه لا يكفي أن يكون للفلاحين كلمة في هذا الشأن ، بل يتعين أيضاً مواكبة العمل الانمائي الذي تضطلع به المنظمات الفلاحية عن طريق وضع الادوات اللازمة تحت تصرفها :
(أ) الادوات القانونية : الحق في تكوين الجمعيات والتشريع الملائم لحماية النشاط الزراعي (المشاكل العقارية ، وتنظيم الاسواق ...) ؛
(ب) الادوات المالية : السياسة الاستثمارية ، والاعتمادات الملائمة ، ودعم الأسعار ... ؛

(ج) الادوات التقنية : تعبئة الوسائل الانتاجية المحلية وحمايتها (البذور والتربة والماء والتكنولوجيا الملائمة ...) ، والخدمات الاستشارية ، والتدريب المهني ...

٣- ربط المعونة الغذائية بالمعونة الانمائية على نحو وثيق

٧- يجب تكريس جزء كبير من المعونة الغذائية لانعاش التنمية (مثلاً عن طريق توفير البذور والادوات الزراعية الصغيرة وصغار الماشية ...) كما ينبغي أن تدعم المعونة الغذائية على سبيل الأولوية ، البرامج الانمائية (الطرق وصيانتها والموارد المائية) وأن تكون مشمولة في استراتيجيات الغذائية التي تحددها الحكومات •

٨- وينبغي توجيه المعونة نحو التنمية الريفية الشاملة ، لتحسين نوعية الحياة في القرى والحد من الهجرة من الريف • ويتعين ، في جملة أمور ، تعزيز كافة المنتجات المعيشية ، والتعليم والتدريب المهني ، والعناية الصحية الأولية ، والاعمال اليدوية الريفية ، والصناعات الصغيرة المتفرعة من الزراعة ، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الرخيصة الثمن •

٩- ان التنمية الزراعية مرتبطة أيضاً بانشاء وظائف في المناطق الحضرية ، ومن ثم بتوفير قوة شرائية للعاطلين عن العمل اليوم •

١٠- وينبغي أن تستند كل معونة غذائية وكل مشروع للتنمية الى اشتراك السكان من خلال قياداته المعترف بها • وبعبارة أخرى ، ينبغي تشجيع الحياة الاجتماعية وتكوين الجمعيات بالإضافة الى القدرة التنظيمية المتوفرة لدى السكان ، عن طريق اعطائهم أقصى قدر من المسؤولية •

١١- وفيما يتعلق على وجه التحديد بالمعونة الطارئة - وهي معونة يجب أن تقدم أولا الى الناجئين والنازحين والنساء والأطفال - من المهم أن تحظى ببعض الأولويات : فينبغي ، بوجه خاص ، تحسين نظم الانذار المبكر باشتراك المنظمات غير الحكومية فيها ، وتحديد مناطق المرور الحر لضمان حق وصول جميع السكان الى الغذاء ، وتأمين تنسيق أوثق بين مختلف الجهات المانحة • وينبغي للمعونة الطارئة ، شأنها شأن أى شكل آخر من أشكال المعونة ، أن تساعد على التنظيم الذاتي للسكان المستفيدين وعلى تكفل هؤلاء السكان أنفسهم بوسائل عيشهم (الغذاء ، التعليم ، الظروف الصحية ، الطرق) •

١٢- وأخيرا ، تعني المعونة الانمائية تحرير كميات أكبر من الموارد المالية • وتطلب المنظمات غير الحكومية من حكومات البلدان الصناعية أن تقوم ، كما فعل بعضها ، بتحديد موعده زمني للتوصل ، قبل نهاية العقد على أبعد تقدير ، الى تقديم معونة انمائية تعادل على الأقل ٢٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي • وتطلب أيضا أن تخصص جزءا كبيرا من هذه المعونة للتعاون متعدد الأطراف • ويتسم تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، بسبب الوثائية ذاتها المسندة الى هذه المؤسسة بأهمية خاصة •

٤- الدور على يد المنظمات غير الحكومية في الشمال والجنوب على السواء

١٣- تمثل المنظمات غير الحكومية ، في البلدان الصناعية ، قناتا ديناميا من السكان يساهم الى حد كبير في اعلام الرأي العام وتنفيذه ، ومن ثم في دعم السياسات المؤيدة للتعاون والتنمية الدوليين • ولكي تنجح في هذه المهمة التي لا غنى عنها ، فانها تود الحصول على مساعدة في مجال الوصول الى وسائل الاعلام بمختلف أشكالها •

١٤- وفي الوقت الذي تحافظ فيه على استقلالها في العمل ، ترى أن من الضروري أن تستشار لدى اعداد القرارات المتعلقة بسياسات المعونة الانمائية ، وأن تشترك في تنفيذها قدر اختصاصها •

١٥- ان الاشتراك في تمويل المشاريع ، عن طريق المساهمات الرسمية لمختلف الحكومات أو للجماعة الاقتصادية الأوروبية ، قد مكن المنظمات غير الحكومية من توسيع عملها فلفتت استحسان مختلف الشركاء • ويمكن عن طريق التشاور بين هؤلاء الشركاء ، زيادة تحسين طرائق تطبيق هذا التمويل المشترك وتوسيعها ، بأشكال مناسبة ، لتشمل مؤسسات حكومية دولية أخرى •

١٦- وتعتبر منظمات الفلاحين والمجتمعات الريفية والمجموعات الشعبية والمنظمات غير الحكومية في بلدان الجنوب الشركاء المعترف بهم للمنظمات غير الحكومية في الشمال • وترغب هذه المنظمات الأخيرة بقوة في أن يتم تشجيع هذه الحركة التعاونية " المتجذرة محليا " لأنها تشكل أحد العناصر الأساسية للنسيج الاجتماعي للبلد وخير ضمانة لحيويته •

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
